

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:

عنوان الموضوع:

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي - دراسة حالة
الجزائر - خلال الفترة (2001-2019)

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت الإشراف الأستاذ:

- د. قدوري نور الدين

من إعداد الطالبة:

- جناوي شيماء

السنة الجامعية: 2021 / 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ

شكر

أحمد الله لجلالة وجهه وعظيم سلطانه وأشكره على أنه
وفقني في إتمام هذا العمل وهو أهل للثناء والشكر.

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي
المشرف " الدكتور قدوري نور الدين " الذي لم يبخل عني
بالنصيحة والتوجيه والتصحيح ورعايته لهذه الدراسة فجزيل
الشكر أهديك ورب العرش يحميك.

وإلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد،
شكرا جزيلا لكل.

والحمد لله رب العالمين

إهداء

إلى من كلله الله بالهبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون
انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

أبي العزيز

إلى من ربّني وأنارت دربي... إلى معنى الحنان والتفاني... إلى
من كان دعاؤها سر نجاحي... إلى أغلى الناس إلى قلبي

أمي العزيزة

إلى القلوب التي أحاطتني بالرعاية توءمي منار وأختي سارة
وإلى إخوتي: حسام الدين، شعيب وصلاح الدين.

إلى من التقيت بهم وسرت معهم في درب العلم والتعلم، إلى
صديقاتي وهم أخواتي رمز للوفاء والعطاء: فطيمة بوراس،
منى عماري، شيماء فضيلي، منى قلمين.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي -دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة (2001-2019)، ومن هذا المنطلق تمت صياغة الإشكالية التالية: ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)؟

شهدت السياسة النقدية تطورات هامة، خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10)، الذي أعطى للسلطة النقدية الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، ومن ثم أضحت السياسة النقدية تمارس دورها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي بالشكل الذي يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة، وذلك باعتمادها على الأدوات المباشرة وغير المباشرة، والتي يقوم بنك الجزائر بعملية الرقابة والإشراف عليها، من أجل ضمان انتقال أثر السياسة النقدية بغية تحقيق أهدافها النهائية المتمثلة في:

- ① تحقيق الاستقرار في المستور العام للأسعار (الاستقرار النقدي والاقتصادي)؛
- ② تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة؛
- ③ تحقيق التشغيل الكامل (التوظيف الكامل)؛
- ④ تحقيق التوازن الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات).

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن بنك الجزائر يعتمد على الأدوات النقدية غير المباشرة، مركزا في ذلك على أداة الاحتياطي الإجباري إلى جانب الأدوات الحديثة كأداة استرجاع السيولة، الأمر الذي جعله يتحكم بشكل فعلي في فائض السيولة مدعما بذلك الاستقرار النقدي، وعليه يمكن القول أن السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال (2001-2019) فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي، باستثناء سنتي 2012 و2016 لم تكن أدوات السياسة النقدية فعالة، بحيث ارتفعت معدلات التضخم عن المعدل المتوقع نظرا لارتفاعه على المستوى العالمي وكذا بسبب التضخم المستورد.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السلطة النقدية، الكتلة النقدية، إعادة الخصم، استقرار الأسعار، الاستقرار النقدي، أدوات غير مباشرة، استرجاع السيولة.

Resume:

This study dealt with the topic of the role of monetary policy in achieving monetary stability – a case study of Algeria – during the period (2001–2019), and from this point of view the following problem was formulated: what is the effectiveness of monetary policy in achieving monetary stability in Algeria during the period (2001–2019)?

Monetary Policy has witnessed important developments, especially after the issuance of the monetary and Loan Law (90–10), which gave the monetary authority the independence in managing monetary policy, and then monetary policy began to play its role by influencing the size of the money supply in a way that suits the prevailing economic conditions, by relying on direct and indirect tools, which the Bnk of Algeria monitors and supervises, in order to ensure the transmission of the impact of monetary policy in order to achieve its ultimate objectives of:

- ① Achieving stability in the general price level (monetary and economic stability) ;
- ② Achieving high rates of economic growth ;
- ③ Achieving full employment (full employment) ;
- ④ Achieving external balance (equilibrium in the balance of payments).

We have concluded through this study that Bank of Algerian relies on indirect monetary tools, focusing on the compulsory reserve tools in addition to modern tools such as a liquidity retrieval tools, which made it effectively control the excess liquidity supported by that monetary stability, and therefore it can be said that the monetary policy applied in Algeria during (2001–2019) is effective in achieving monetary stability, with the exception of 2012 and 2016 monetary policy tools were not effective, as inflation rates rose above the expected rate due to its rise at the global level as well as due to imported inflation.

Keywords: monetary policy, monetary authority, monetary mass, rediscounting, price stability, monetary stability, indirect tools, recovering liquidity.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	البسمة
	شكر
	إهداء
	الملخص
I	الفهرس
IV	قائمة الجداول والأشكال
أ	مقدمة عامة
20-01	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة النقدية والاستقرار النقدي
02	مدخل الفصل
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة النقدية
03	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأنواعها
05	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
07	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
12	المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية
15	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للاستقرار النقدي
15	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار النقدي
16	المطلب الثاني: الاستقرار النقدي في النظريات الاقتصادية
19	المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار النقدي
19	المطلب الرابع: معايير الاستقرار النقدي
21	خلاصة الفصل
53-22	الفصل الثاني: السياسة النقدية المطبقة في الجزائر ومساهمتها في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة (2019-2001)
23	مدخل الفصل
24	المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2019-2001)
24	المطلب الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر

28	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)
33	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)
37	المطلب الرابع: تطور عناصر الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)
45	المبحث الثاني: تحليل أهم متغيرات الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)
45	المطلب الأول: تطور مستوى العام للأسعار
47	المطلب الثاني: تطور سعر الصرف الجزائري
49	المطلب الثالث: تطور معدلات الفائدة
51	المطلب الرابع: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر
54	خلاصة الفصل
55	الخاتمة
59	قائمة المراجع
66	الملاحق



قائمة الجداول
والأشكال

أولاً: قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	تطور معدلات إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	01
30	تطور معدل الاحتياطي الاجباري لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	02
32	تطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة (2001-2019)	03
33	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	04
34	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	05
36	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	06
37	تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	07
41	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	08
45	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	09
47	تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	10
49	تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	11

ثانيا: قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	المربع السحري لنيكولاس كالدور	01
40	تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2019-2001)	02
44	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2019-2001)	03
47	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2001)	04
49	تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (2019-2001)	05
51	تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2019-2001)	06

مقدمة

تعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، حيث لها دور في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية وغيرها، ويظهر ذلك من خلال ارتباطها بالمشاكل الاقتصادية كالتضخم، الكساد، البطالة والنمو الاقتصادي وغيرها، حيث تعمل على الحد من هذه المشاكل من خلال اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة، ويكون تحكيم السلطة النقدية (البنك المركزي) من خلال قيامها بالمراقبة الفعلية والحقيقة للمعروض النقدي، بمختلف الوسائل والأدوات، وذلك في ظل الاستقلالية العالية التي تتمتع بها السلطة النقدية، من أجل ضمان سلامة وفعالية السياسة النقدية.

والسياسة النقدية شأنها شأن السياسات الأخرى، فهي تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي وتمثل الاستراتيجيات المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد وتحقيق النمو والوصول إلى الاستقرار، وقد نتج عن أهمية الدور الذي تؤديه في مختلف الأنظمة النقدية والمصرفية أن حدث تركيز على الوسائل التي تستعملها والأهداف التي تحققها في أغلب دول العالم، إذ يمكن القول أن الاختلاف الفكري في مدى جدوى السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتعلق بمدى تحقيقها للنتائج والأهداف المسطرة ويتعلق ذلك كله بطبيعة الإجراءات المتخذة، وكذلك الوسائل التي يستعملها البنك المركزي لتنفيذ هذه الإجراءات، أي كلما كانت الأدوات والوسائل المستخدمة في السياسة النقدية ذات أثر على النشاط الاقتصادي كلما أصبحت هذه السياسة النقدية ذات فعالية أكثر.

الإشكالية:

بدأت السياسة النقدية في الجزائر تأخذ دورها مع صدور قانون النقد والقرض 10/90 المعدل والمتمم بالأمر 11/03 إذ أصبحت السياسة النقدية ذات فعالية أكبر، حيث تم اعتمادها كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود قصد تحقيق الاستقرار النقدي، والذي تلتته تعديلات واصلاحات.

ظهر مع بداية الألفية الثالثة تطبيق سياسة نقدية بصورة مستقلة في سياق اقتصاد السوق، حيث تلعب دورا فعالا من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية، كاستقرار الأسعار، النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الداخلي، ولكي تنجح السياسة النقدية في تأدية أثرها وتحقق أهدافها النهائية يجب على السلطة النقدية أن تتبع أدوات تستعين بها من أجل إدارة حجم المعروض النقدي وبذلك الوصول إلى الاستقرار النقدي.

ومن أجل الوصول إلى هدف استقرار النقدي يقوم بنك الجزائر بعملية امتصاص الفوائض النقدية من السوق النقدي، وذلك بالاعتماد على الأدوات الغير مباشرة كالاحتياطي الإجباري، وهذا يؤدي إلى تراجع في معدلات التضخم.

ومن هنا وبناء على ما تم استعراضه تتبلور إشكالية البحث في التساؤل التالي:

__ ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)؟



يندرج تحت التساؤل السابق مجموعة من الأسئلة الفرعية التي حاولنا الإجابة عليها من خلال دراستنا هذه، وهي كالتالي:

- هل تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة في معالجة الاختلالات الاقتصادية؟

- ما علاقة الاستقرار النقدي بإشكالية التضخم؟

- هل السياسة النقدية فعالة في الجزائر؟

الفرضيات:

لمناقشة الإشكالية، والإجابة على الأسئلة الفرعية قمت بوضع الفرضيات التالية:

- تمثل السياسة النقدية الأداة الوحيدة التي تتمكن الدولة من خلالها التأثير على الاقتصاد.

- الاستقرار النقدي هو تحقيق استقرار في مستوى العام للأسعار.

- السياسة النقدية في الجزائر غير فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع في:

- طبيعة تخصصي في المسار الجامعي والمتمثل في الاقتصاد النقدي والبنكي.

- تنمية المعلومات الشخصية فيما يخص موضوع السياسة النقدية.

- التعرف على علاقة السياسة النقدية بتحقيق الاستقرار النقدي.

أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في مدى فعالية تطبيق السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي والتوازن في الاقتصاد، والتي تنعكس أساسا في مدى تحكمها في المستوى العام للأسعار والمعرض النقدي تماشيا مع الظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، وبذلك تحقيق الاستقرار النقدي، ذلك أن السياسة النقدية في الكثير من الدول المتقدمة منها، احتلت دورا رياديا في تحقيق هذا الهدف. حيث وجود سياسة نقدية فعالة يدل على وجود سلطة نقدية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة بلوغ الأهداف التالية:



- التعرف على مفهوم السياسة النقدية، أنواعها وأدواتها وأهم أهدافها؛
- التعرف على الاستقرار النقدي ومحاولة إبراز دور السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق الاستقرار النقدي؛
- تسليط الضوء على مؤشرات الاستقرار النقدي لما لها من أهمية بالغة في النظام النقدي.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع المتعلقة بالاستقرار النقدي.
- صعوبة الالتحاق بالجامعة بسبب الظروف الصحية (كورونا) السائدة في البلاد.

الدراسات السابقة:

✓ عمران وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، 2014/2013، بحيث طرحت إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي: ما دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم؟

والتي تهدف إلى محاولة إبراز السياسة النقدية في الجزائر ودورها في القضاء على التضخم، ومن أهم ما توصلت إليه:

- إن مهمة بنك الجزائر والتي تكمن في التحكم في التضخم قد أنجزت كما ينبغي.
- التوجه نحو سياسة رشيدة تكون عن طريق دراسة السياسة النقدية التي تنتهجها الدول.
- أكثر الوسائل تفضيلاً في السياسة الاقتصادية هي السياسة النقدية، ولكن نجاحها الكامل يرتبط بتوفر مجموعة من الشروط الهيكلية والظرية.

✓ موساوي أمال، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016/2015. طرحت إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: كيف كان تأثير السياسة النقدية على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2014/2000)؟

ومن أهم ما توصلت إليه:

- ينبغي لتحقيق هدف التوازن الخارجي استخدام السياسة النقدية لثلاث قنوات ممتثلة في سعر الفائدة، سعر الصرف والعرض النقدي.



- يعود الفائض في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الذي حققته الجزائر ابتداء من سنة 2000 بالدرجة الأولى إلى تعاضد رصيد الميزان التجاري ومساهمة الإيرادات المحصلة من قطاع المحروقات وهذا يؤكد أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.
- لا يجب حصر تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات على عاتق الجانب النقدي وحده، وإنما للسياسة المالية أيضا دور مساعد في المعالجة.
- يجب إنعاش صادرات الجزائر وذلك كونها تعتمد كليا على الصادرات النفطية فقط وهذا ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري.

منهجية الدراسة:

حتى نستطيع الإجابة على إشكالية هذه الدراسة تم استخدام منهجين، رئيسيين هما:

- **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال التطرق إلى الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار النقدي.
- **المنهج التحليلي:** الذي يسمح لنا بفهم الجانب النظري وذلك من خلال دراسة تطبيقية وتحليل المعطيات التي تتوفر لدينا واستخلاص مختلف النتائج.

هيكل الدراسة:

لبلوغ الأهداف والنتائج المنتظرة والإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة عامة جاءت فيها التفاصيل السابقة من طرح الإشكالية وصولا إلى منهجية الدراسة، وفصلين مقسمين إلى مباحث ومطالب، وخاتمة توضح النتائج المتوصل إليها وبعض الاقتراحات والتوصيات.

- **الفصل الأول:** تحت عنوان "الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة النقدية والاستقرار النقدي"، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

○ **المبحث الأول:** بعنوان "الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة النقدية"، الذي سنتناول فيه عموميات حول السياسة النقدية من تعريف، أنواع وتطورها في الفكر الاقتصادي، بعد ذلك سنتطرق إلى مختلف أدواتها والأهداف التي تصبو إليها.

○ **المبحث الثاني:** جاء تحت عنوان "الإطار المفاهيمي والنظري للاستقرار النقدي"، حيث سنتطرق فيه إلى مفهوم الاستقرار النقدي وتطوره عبر النظريات الاقتصادية، ومختلف مؤشرات ومعايره.

- **الفصل الثاني:** بعد التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري للسياسة النقدية والاستقرار النقدي، يأتي الفصل الثاني تحت عنوان "السياسة النقدية المطبقة في الجزائر ومساهمتها في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة (2001-2019)"، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** بعنوان "مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، الذي من خلاله سنتعرف على الإطار القانوني للسياسة النقدية من خلال الإصلاحات، بعد ذلك سنستعرض السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) من أدواتها وأهدافها وتطور عناصر الكتلة النقدية ومقابلاتها.
- **المبحث الثاني:** تحت عنوان "تحليل أهم متغيرات الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، حيث سنتطرق فيه إلى تطور مؤشرات الاستقرار النقدي خلال هذه الفترة، ثم سنقيم مدي فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي.

الفصل الأول: الإطار

المفاهيم والنظري للسياسة

النقدية والاستقرار النقدي

مدخل الفصل:

يمثل الاستقرار الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية والذي تسعى كل الاقتصاديات إلى تحقيقه، وتعتبر السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تلعب دوراً مهماً في تحقيق ذلك الاستقرار بصفة عامة، والاستقرار النقدي بصفة خاصة، حيث أن تبني سياسة نقدية صارمة تؤدي إلى زيادة فعالية أدواتها وتوجيهها نحو تحقيق الانضباط المالي وتقليص فائض السيولة المالية لضبط المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاديات.

سيتم من خلال هذا الفصل التطرق للسياسة النقدية والاستقرار النقدي من جانبها النظري، وذلك من خلال

مبحثين، هما:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة النقدية.
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للاستقرار النقدي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية وسيلة من الوسائل التي تمتلكها السلطة النقدية، والتي تعمل على ضبط عرض النقود ومراقبتها ويمكن لهذه السياسة أن تكون انكماشية أو توسعية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى: مفهوم السياسة النقدية، أهدافها ومختلف أدواتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأنواعها

تسعى السياسة النقدية من خلال إجراءاتها إلى توجيه الاقتصاد نحو التوازن من خلال التأثير في حجم الكتلة النقدية ونسب الفائدة، وتعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي يتم اللجوء إليها لمعالجة المشاكل الاقتصادية.

أولاً- مفهوم السياسة النقدية

تشكل مسألة تعريف السياسة النقدية أهمية بالغة في التحليل النقدي لأن ذلك يعكس إلى حد بعيد طبيعة النظرة التي نحملها لهذه السياسة وطبيعة المهمة التي تحدها لها، وينعكس كل ذلك بشكل مباشر وعميق على مدى الفعالية التي تظهرها في تحقيق هذه المهام. وتوجد في الأدبيات الاقتصادية تعريفات متنوعة وعديدة للسياسة النقدية تعكس بشكل أو بآخر الرؤى التي تحملها للسياسة النقدية من حيث أهدافها ومضمونها، ومن أهم التعاريف نذكر:

- يعرف **Patat** السياسة النقدية بأنها: " ذلك الفعل الذي يستعمل مراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي كأداة لتحقيق أهداف السياسة العامة"¹.
- يعرف **جورج باريونت** السياسة النقدية بأنها: " هي مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية، قصد إحداث أثر على الاقتصاد، من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"².
- كما تعرف بأنها: " مجموعة من الوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية وتتخذها للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الأهداف المسطرة"³.
- وتجدر الإشارة إلى أن للسياسة النقدية معنيين أولهما يسمى المعنى الضيق، ويقصد به الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بقصد تحقيق أهداف معينة، والثاني يسمى المعنى الواسع، حيث تشمل على

¹ - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2010، ص 137.

² - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، ب.ت، ص 149.

³ - أمال موساوي، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة (2000-2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 06، ديسمبر

2018، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ص 153.

جميع التنظيمات النقدية والمصرفية، التي تتخذها من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة، بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أو حجم وتركيب الدين العمومي.¹

نستخلص من التعاريف السابقة تعريف شامل للسياسة النقدية على أنها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الحكومات، فالنقود لا تدبر نفسها بنفسها، بل يجب أن تتدخل السلطة النقدية في الدولة لإدارة النقود وتوجيهها لبلوغ الأهداف المرجوة، وقد تكون السياسة النقدية أداة لتحقيق الغاية التي تدنو إليها الحكومات".

ثانيا - أنواع السياسة النقدية

يعتمد نوع السياسة النقدية، على الأسباب الداعية إلى استخدام هذه السياسة، وبناء على ذلك يستخدم البنك المركزي نوعين منها، وذلك حسب مستلزمات الوضعية الاقتصادية، حيث يمكن تقسيم السياسة النقدية إلى:

1 - السياسة النقدية الانكماشية Contractionary monetary policy

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية لتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع لكبح الطلب الكلي، ورفع معدل الفائدة،² وتقليل القدرة على الشراء وهنا تسعى الحكومة إلى تقليل النقود المتداولة في أيدي الجمهور والجهاز المصرفي، من خلال آلية المضاعف، وذلك بالتأثير العكسي على مكونات عرض النقد، وبالتالي محاربة التضخم.

2 - السياسة النقدية التوسعية Expansionary monetary policy

تعني هذه السياسة بزيادة الطلب الكلي، من خلال زيادة القدرة على الشراء، وذلك بسعي الحكومة إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد، وفي الجهاز المصرفي. ويستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة البطالة والركود الاقتصادي، بالإضافة إلى تدعيم البناء الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية عبر آلية خلق النقود وتأثير مضاعف النقود.³

¹ - مهدي رضوان، نوال غادري، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (1990-2014) في الجزائر -دراسة قياسية-، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016/2017، ص 9.

² - أمال موساوي، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015/2016، ص 4.

³ - جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2002، ص 111.

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في زيادة النمو الاقتصادي، حيث جعلها ذلك تتطور وتر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، ومن المهم جدا التعرف على هذه المراحل من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية وذلك على النحو التالي:

1- السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتحقق تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حيادية النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.¹ وقد صاغ الاقتصاديون الكلاسيك أفكارهم هذه على شكل نظرية أطلقوا عليها اسم " النظرية الكمية للنقود " التي تؤكد بأن مصدر التغير في الأسعار ناتج عن مقدار التغير في كمية النقود فقط،² وأن التوسع فيه يؤدي إلى حصول التضخم مع افتراض سلوك الوحدات الاقتصادية سوف تتكيف ذاتيا مع توقعات استمرار التضخم آخذين بالاعتبار عدم مرونة الجهاز الإنتاجي والتشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وثبات حجم الإنتاج لذا فإن النظرية الكمية للنقود قد أولت اهتمامها بالتغيرات التي تحصل في كمية النقود والتي تنعكس في تغيير المستوى العام للأسعار.³

ويرى مفكرو الكلاسيك على أن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار كذلك أكدوا أن تغيرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغيرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالدخل والإنتاج وسعر الفائدة وسعيا منهم لتوضيح هذا الموقف النظري اعتمد الكلاسيك بما يسمى بمعادلة التبادل أو التعامل لـ "فيشر" التي هي على النحو الآتي:

$$MV=PT$$

M : كمية النقود في التداول.

V : سرعة دوران النقود.

P : المستوى العام للأسعار.

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج استبدلت (T) بالمتغير (Y) والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة معينة فأصبحت المعادلة كالآتي:⁴

¹ - عبد الفتوح أحمد، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، مصر، 2001، ص 301.

² - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر، 1962، ص 210.

³ - رجاء الريبي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الاردن، 2014، ص 77.

⁴ - فاروق بو عشرين، دور السياسة النقدية في مراقبة تداولات الكتلة النقدية -دراسة حالة الجزائر (1980-2012)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم

العلوم الاقتصادية، اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2014/2015، ص 16.

MV=PY معادلة فيشر

وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة.¹

2- السياسة النقدية في الفكر الكينزي

بعد أزمة الكساد الكبير يعتبر كينز أول من أشار بعدم جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد طالما أن الزيادة في النقود من قبل السلطات النقدية وطرحها في الأسواق لا يؤدي إلى استثمارها بل الاحتفاظ بها على شكل عاطل، وهذا يعني استحالة الزيادة في الإنتاج القومي عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية عندما تصل أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها، وعلى هذا نادى كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الإنتاج القومي والتخلص من حالة الكساد وذلك بسبب عجز السياسة النقدية عن إيجاد حلول لأزمة 1929، حيث بدأ يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية للخروج من الأزمة وذلك في الفترة ما بين الحربين.² وهكذا بدا لكينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية الذي يستند إلى إصدار النقدي أو الدين العام وقد بنى كينز نظريته على أساس جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير.³

3- السياسة النقدية في الفكر النقدي

على الرغم من أهمية الأفكار التي جاءت بها النظرية الكينزية في معالجة أزمة (1929-1933) وسيطرتها، حتى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تبنت أمامها عجز الفكر التقليدي لمعالجة هذه الأزمة، وبالنظر لاختلاف بيعة الأزمة التي تعاني منها الدول الرأسمالية بعد الحرب الثانية وبظهور أزمة جديدة "التضخم الركودي" أدي إلى تبني الأفكار النقدية التقليدية (الكلاسيكية) وبصيغ جديدة أعادت الروح إلى هذه النظرية وبرز ما يعرف بمدرسة "شيكاغو" على رأسها "ميلتون فريدمان" فنادى بالعودة في مواجهة التقلبات الاقتصادية القصير الأجل.⁴

1- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 100.

2- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي "دراسة حالة موريتانيا"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013، ص 15.

3- نبيلة بلحوت، جميلة مهني، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016/2017، ص 9.

4- لمياء أحمد، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018/2019، ص 13.

ولقد جاءت مدرسة شيكاغو في محاولة للجمع بين الأهداف التي تتوخاها السياسة النقدية الكينزية، ويمكن تصور ملامح السياسة النقدية المعاصرة من خلال أهميتها في تأثير مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو النقدي والاقتصادي وذلك بالتأثير في جانب الطلب الكلي والعرض الكلي وفضلا عن ذلك فإن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكنها التأثير عن النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلائم إجراءاتها وتدابير السياسة المالية خصوصا والسياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموما.¹

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

مهما اختلفت التعاريف لمضمون السياسة النقدية، فإن هدفها واحد، حيث يتمحور حول حل مشكلة تنظيم العملة في الاقتصاد الوطني بإتباع إجراءات مباشرة وغير مباشرة لبلوغ أهداف مرجوة، وهذا يختلف باختلاف الأفكار ومنطلقات الاقتصاد النقدي، ويمكن تلخيص ذلك في التالي:²

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في الأسعار؛
- تحقيق معدل عادل من التوظيف؛
- تحقيق درجة معينة من التوازن في ميزان المدفوعات؛
- تحقيق معدل مناسب من النمو الاقتصادي الوطني؛
- حماية الأرصدة الأجنبية، والاحتياطات النقدية الدولية وتقوية العملة الوطنية في الخارج؛
- تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.

ويعمل على تحقيق ذلك المصرف المركزي من خلال أدوات وأساليب السياسة النقدية الكمية والنوعية، وتستخدم هذه الأساليب لتحقيق أهداف اقتصادية ونقدية.

تعد الأهداف النهائية كميّار لتحقيق فعالية السياسة النقدية، إلا أن الأمر يقتضي أن ترتبط السياسة النقدية بتحقيق أهداف أولية ووسيطية، المتمثلة في ضبط وتنظيم المتغيرات النقدية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: الأهداف الأولية (التشغيلية) للسياسة النقدية

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك

¹- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، ط2، الاردن، 1999، ص ص 209-210.

²- محمود سحنون، الاقتصادي والمصرفي، دار جهاد الدين للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2003، ص 114.

وظروف سوق النقد المنفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.¹

وتتكون هذه الأهداف من مجموعة من المتغيرات التي نذكرها فيما يلي:²

1. مجتمعات الاحتياطات النقدية: تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجمالية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك. أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجمالية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى. أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

2. ظروف سوق النقد: وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين وموقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقتراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو يعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك، والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقتترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

ثانيا: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

الأهداف الوسيطة هي مجموعة من المتغيرات تضم احتياطات البنوك ومستوى أسعار الفائدة قصيرة الأجل في سوق ما بين البنوك والمعروض النقدي، ولكن معظم المتغيرات الوسيطة ترتبط مع بعضها البعض، فالتغير في احتياطات البنوك يرتبط التغير في ودائع البنوك ومن ثم المعروض النقدي.³

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية الاسكندرية للنشر، ط1، مصر، 2013، ص 77.

² - سعدية حديوش، أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020/2019، ص ص 81-82.

³ - عبد القادر السيد متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، الأردن، 2009، ص 194.

يجب أن تتوفر في الأغراض الوسيطة مجموعة من المميزات حتى تتمكن من إيصال تأثير أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي المتمثل خاصة في استقرار الأسعار هذه الشروط هي¹:

- أن تكون سهلة التقييم والقياس.
- أن تكون لها علاقة واضحة ومتينة ومستقرة مع هدف السياسة النقدية.
- أن تعكس التغيرات فيها حركة الهدف في المستقبل.
- أن تكون علاقتها بالغرض التشغيلي أو الأدوات النقدية وثيقة وواضحة.

1. المجمعات النقدية: تعبر العرض النقدي عن كمية النقود المتداولة، وهي من أهم عناصر الاقتصاد الكلي وهي الشغل الشاغل للبنوك المركزية، حيث تقوم بتحديد حجمها وحسابها ونشرها وكذلك ضبط تغييرها. ويمكن تعريفها بأنها كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، أو هي كافة أشكال النقود التي يجوزها الأفراد والمؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد.²

وتتكون هذه المجمعات عموما من M1 وM2 وM3 حيث:³

M1: هي النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضاف إليه الودائع تحت الطلب وأرصدة الجمهور الجارية لدى البنوك التجارية (النقود الكتابية).

M2: السيولة المحلية الخاصة تشمل M1 مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل وودائع التوفير وهي أقل سيولة من M1.

M3: السيولة المحلية تشمل M2 مضافا إليها ودائع الحكومة لدى البنوك كالسندات وأذونات الخزنة.

2. معدل الفائدة كهدف وسيط: تتخذ السلطات النقدية معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية لم له من أهمية في التأثير على الأهداف النهائية ذلك أن أسعار الفائدة المنخفضة قد تؤدي إلى إتلاف الموارد الادخارية وعدم الاختيار الناجح للاستثمار أما أسعار الفائدة المرتفعة جدا فتعطل الاستثمار والاستهلاك والادخار لذا لا بد من اختيار معدل فائدة يتسم بالمرونة والتوازن معا، كما أن معدلات الفائدة تعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك الأسر والمشروعات في اتخاذ قراراتهم الاستثمار به سواء في الداخل أو في الخارج،⁴ فالأفراد والمشروعات هم شديدي الحساسية بالنسبة لتكلفة فروضهم وعلى التعويض الذي

¹ - فاروق بو عشرين، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

² - على صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر الفترة (2000-2013)، مجلة روى اقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص 23.

³ - بلعوز بن علي، الطيب أحمد محمدي، دليلك في الاقتصاد: النقدي- البنكي- الدولي- أسواق المالي- المالية العامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 27.

⁴ - ملاك وسام، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، ط1، لبنان، 2000، ص 195.

يتلقونه عن توظيفاتهم (مدخراتهم) لهذا يستوجب على السلطات النقدية أن تولي اهتماما خاصا لتقلبات معدلات الفائدة للتأقلم مع الدورات الاقتصادية.¹

3. سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف النقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك للحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود الهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عن الاستيراد، ويرفع من القدرة الشرائية للعملة للسياسة النقدية وهذا يتطابق مع الهدف النهائي.²

ثالثا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تتناغم وتعارض الأهداف النهائية للسياسة النقدية مما يجعلها محل خلاف في رأي المفكرين والتي تجسدت فيما يعرف بالربيع السحري لكالدور والتي تتمثل في:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (الاستقرار النقدي والاقتصادي).
- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.
- تحقيق التشغيل الكامل (التوظيف الكامل).
- تحقيق التوازن الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات).

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة لما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة، إلا أنه لا بد من الإشارة أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية، إذ تساعد على توسع وزيادة النشاط الاقتصادي الحر لأن انخفاض الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي.³

2. تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة: تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغييرات في حجم الاحتياطات الكيلة للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرفي، فالسياسة

¹ - فاروق بو عشرين، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² - فيصل بوحلفاية، لحسن بوكديشة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)، مذكرة ماستر، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020/2019، ص 14.

³ - سعدية حديوش، مرجع سبق ذكره، ص 65.

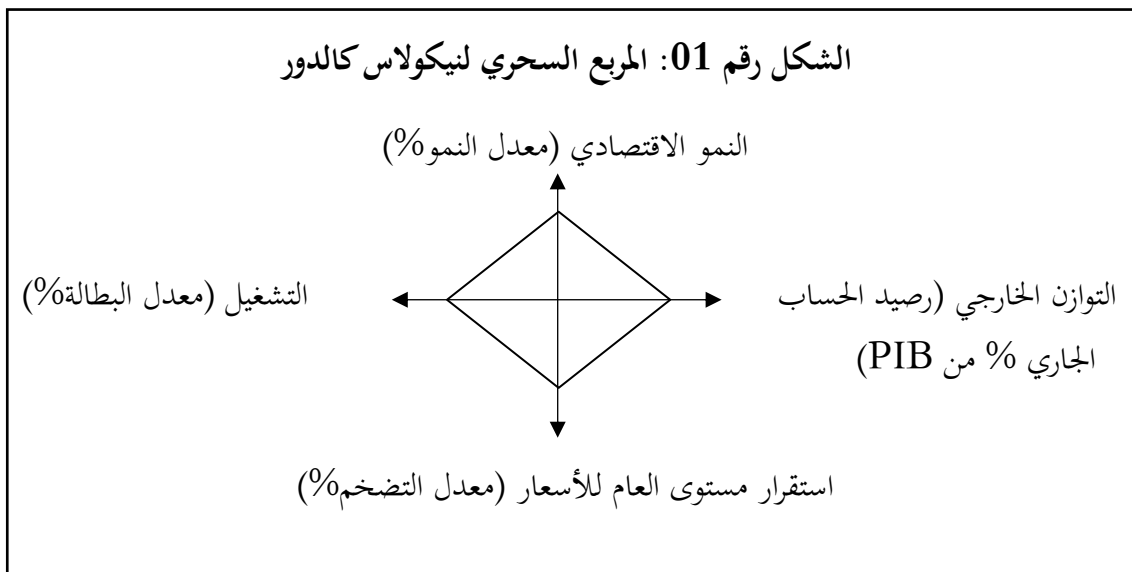
النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر فائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي. وحسب كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6%¹.

3. تحقيق التشغيل الكامل: يرتبط هدف التشغيل الذي يمثل الهدف الثالث للسياسة النقدية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق الهدف الأخير ينعكس سلبيًا على هدف التشغيل². يعد معدل البطالة في حالة التشغيل الكامل 0%، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى استغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع³.

4. تحقيق التوازن الخارجي: ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف، وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور وعموماً يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية بتقليل كمية النقود الائتمانية داخل الاقتصاد القومي ورفع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن آثار هذه الإجراءات لا تتم في كل حالة تطبق فيها وإنما يعتمد الأمر على الكثير من الظروف والعوامل الأخرى⁴.

ويجمع هذه الأهداف لتشكيل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية من خلال تحقيق المربع السحري لكالدور حسب

الشكل رقم 01.



المصدر: سعدية حديوش، مرجع سبق ذكره، ص 67.

¹ - الجنابي هيل العجمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2014، ص 268.

² - بلعوز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بو علي بالشف، الجزائر، شتاء 2008، ص 36.

³ - سعدية حديوش، مرجع سبق ذكره، ص 66.

⁴ - فيصل بوحلفاية، لحسن بوكشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية

تؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام البنك المركزي لمجموعة من الأدوات والإجراءات التي من شأنها التأثير على عرض النقود وحجم الائتمان المتاح كما ونوعا، وتوجيهه لما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية المرجوة، وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات غير مباشرة وأدوات مباشرة.

أولا: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

تتمثل في الأدوات الكمية للسياسة النقدية تهدف إلى التأثير في حجم الكلي للنقود والائتمان بالصرف النظر عن توجيه الائتمان إلى استخدامات معينة دون غيرها وتشمل السياسات التالية:

1. سياسة معدل إعادة الخصم: تعني به معدل الفائدة التي يحصل عليه البنك المركزي عندما يقرض البنوك التجارية، أو يعيد خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له.¹ أما عن آلية استخدام هذه الأداة، فيمكن توضيحها في إطار السياسات التوسعية والانكماشية، فعندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة فجوة الركود فإنه يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي، بمعنى انه يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الاقتراض منه، فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد ودفع عملية التنمية في الدولة، خاصة عندما توجه تلك الأموال إلى الاستثمارات الإنتاجية وإقامة المشاريع التنموية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود. أما عند استخدام هذه الأداة بهدف مكافحة التضخم، فإن ذلك يتم من خلال سياسة نقدية انكماشية، حيث يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم مما يعمل على رفع أسعار الفائدة في البنوك التجارية، وبالتالي إخفاض مستوى الاقتراض.²

2. سياسة السوق المفتوحة: تتجسد في تدخل البنك المركزي في السوق المالية لشراء أو بيع مختلف السندات المالية وخاصة السندات الحكومية، فإذا رغب البنك المركزي في زيادة مقادير النقود المتداولة تراه يتقدم للسوق فيشتري القيم الحكومية، ويصب مقابل ذلك نقودا في السوق الشيء الذي يؤدي إلى رواجها ووفرتها وهذا ما يقوم به البنك المركزي في فترات الانكماش حيث يحاول ان يحدث نوعا من الإنعاش الاقتصادي عندما ينزل إلى السوق كمشتري، الشيء الذي يساعد البنوك على سيولة إضافية والقيام بإقراض الاقتصاد الوطني، أما إذا أراد البنك المركزي التقليل من حجم النقود المتداولة (فترة التضخم) فما عليه إلا أن ينزل إلى السوق كبائع للسندات، الشيء الذي يمكنه من ابتلاع النقود المتداولة الإضافية، فينقص حجم العملة وتنقص إمكانية قروض البنوك.

¹ - خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط 1، مصر، 2013، ص 136.

² - جمال خريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 113-114.

فسياسة السوق المفتوحة تهدف من الناحية النقدية إلى تغيير حجم النقود وتغيير حجم القروض، وقد تهدف من الناحية التمويلية قيام البنك المركزي بقرض الخزينة العمومية، ذلك أن شراء السندات العمومية من طرف البنك المركزي يعتبر إحدى وسائل الإفراض التي يقدمها هذا الأخير إلى الخزينة العمومية.¹

3. سياسة الاحتياطي القانوني: يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها، ويسمى ذلك بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي، ويلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي بدون أن يحصل منها على أي فوائد، أي كوديعة تحت الطلب، وتأتي آلية عمل هذه الأداة في سياق رغبة البنك المركزي في الحد من أو توسع قدرة البنوك على خلق النقود.

ففي حالة إتباع سياسة توسعية كالإنعاش الاقتصادي، يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، الأمر الذي يرفع من قيمة حجم الطلب الكلي وتدوير عجلة الاقتصاد وتنتهي الفجوة الركودية، أما في حالة إتباع سياسة انكماشية، فما على البنك المركزي إلا فرض نسبة احتياطي إلزامي أكبر، مما يقلل من قدرة البنوك على خلق النقود والائتمان ويقلل من حجم النقود في البلاد ويساعد على مكافحة التضخم.²

ثانيا: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

تلك الأدوات التي تمكن البنك المركزي بواسطتها توجيه الائتمان إلى قطاه معين من قطاعات النشاط الاقتصادي والذي يشهد ضعفا أو يحتاج إلى دعم نقدي ليقوم بدوره في النشاط الاقتصادي وتقوم هذه الأدوات على السياسات التالية:

1. سياسة تأطير القروض: تعتبر سياسة تأطير القروض وسيلة مباشرة بامتياز تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض وتقوم هذه السياسة على فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد، وتتخذ عادة عملية تأطير (تسقيف) القروض وفق هذه الصيغة (التسقيف المباشر للقروض) أحد الشكلين:³

- تحديد سقف إجمالي للقروض المسموح للبنوك التجارية لمنحها للاقتصاد، ثم يتم توزيع هذا المبلغ على البنوك على أساس معايير تحدد مسبقا.

- تحديد السقف الأعلى للقروض حسب كل بنك لا يتعداه خلال الفترة المعتبرة.

2. السياسة الانتقائية للقروض: تهدف هذه السياسة إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية، بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات، وهكذا تتخذ هذه عدة أشكال:⁴

¹ - خبايا عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 137.

² - خالد واصف الوزني، حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص 308.

³ - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 159.

⁴ - خبايا عبد الله، مرجع سابق، ص 140.

- إقرار معدل إعادة خصم مفضل: خاص بالأوراق التجارية المرتبطة بالقروض التي تطلبها القطاعات الإنتاجية التي تقرر الدولة تشجيعها على حساب القطاعات الأخرى وهذا المعدل يكون بطبيعة الحال أصغر من معدل إعادة الخصم العادي.
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية: وذلك سعياً وراء تشجيع بعض القطاعات الحيوية وتمكينها من الحصول على القروض بسهولة.
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف: إذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض أنواع القروض.
- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها: تقوم السلطات النقدية في بعض الأحيان بالتأثير على البنوك لكي تمنح القروض الخاصة ببعض القطاعات بشروط معينة أي في مدة معينة وبمعدل فائدة معين.

ثالثاً: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية (أدوات الرقابة المباشرة)

قد يلجأ البنك المركزي أحياناً إلى جانب الأدوات سالفة الذكر إلى أدوات أخرى في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أو في حالة رغبة في زيادة فعاليتها والتي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي لذلك فإن البنك المركزي لا يجد أمامه سبيلاً سوى التدخل الصريح المباشر، وهذا ما يعرف بالرقابة المباشرة، ويتخذ لذلك كافة الأدوات اللازمة وهي:¹

1. الإقناع الأديبي: هو ما يعرف بسياسة المصارحة وهو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أديباً بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة، يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه، عن طريق مناشدتها بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب لتغيير اتجاه هذه المؤسسات وفق الخطة والاستراتيجية المسطرة.

2. الإعلام (الإعلانات): ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبراً على ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون من خلال إظهاره لمختلف الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة.

3. الأوامر والتعليمات الملزمة: وفيها يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية التي تعمل بتنفيذها وإلا تعرضت للعقوبات من قبل البنك المركزي، ويحقق هذا الأسلوب نجاحاً في الرقابة على الائتمان وخاصة في البلدان المختلفة التي لا تنجح أساليب الرقابة الكمية والنوعية في تحقيقها.

¹ - فيصل بوحلفاية، الحسن بوكشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للاستقرار النقدي

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يرتبط بصورة مباشرة بتحقيق الاستقرار النقدي، فإذا كان لا بد من توفر محيط مستقر للنشاط الاقتصادي، فإن هذا يعني وجود وضع نقدي مناسب في إطار عمل مصرفي جاد لسيرورة هذا النشاط، وبالتالي بيئة نقدية مستقرة من خلال عوامل خاصة تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الاستقرار النقدي، أهميته ومختلف مؤشرات ومعايره.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار النقدي

نظرا لارتباط الاستقرار النقدي بصورة مباشرة بالاستقرار الاقتصادي فإنه لا يوجد تعريف دقيق وشامل له إلا أنه من بين التعاريف التي تم التوصل إليها ما يلي:

- يعرف الاستقرار النقدي ب: استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائمة، فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو دورا غير مباشر.¹
- كما يعبر الاستقرار النقدي عن: حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف) عبر الزمان والمكان، وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق، يعني ذلك أن يكون هنالك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والنتاج الوطني، فكل زيادة أو نقص في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة أو نقص مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل بهذا الاستقرار، وكل ما من شأنه أن يخل بهذا الاستقرار أي بهذا المنسوب الثابت يعتبر قوة إخلالية.²
- ويعرف الاستقرار النقدي بضرورة توفير بيئة مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة وتحديد الإطار العام لعمل البنك المركزي وصلاحياته، حيث يهدف إلى استقرار الأسعار إذ يجب أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلاشي حدوث الأزمات الاقتصادية، حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.³

¹ - عادل مختاري، أحمد بن البار وآخرون، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ماي 2021، ص 218.

² - عمر سعيدان، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، إدارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي بأم بواقي، الجزائر، 2009/2008، ص 106.

³ - نوال ملبط، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى بيجل، الجزائر، 2018/2017، ص ص 32-33.

يمكن القول بأن الاستقرار النقدي يتحقق من خلال إدارة سياسة نقدية قادرة على ضبط معدل السيولة المحلية وإعادة الاستقرار لسوق الصرف الأجنبي وتقليص الهامش بين سعر الصرف الرسمي والحر، وكذلك من خلال التوازن النقدي السليم عن طريق الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية، والقضاء كلياً على الظواهر التضخمية والتوصل إلى سعر صرف مستقر للعملة الوطنية قائم على مقومات علمية تكفل الثبات والاستقرار المستمر، ويتوافق مع المعطيات الفعلية لقوي العرض والطلب.¹

المطلب الثاني: الاستقرار النقدي في النظريات الاقتصادية

تناولت النظريات الاقتصادية موضوع فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عامة والاستقرار النقدي خاصة، وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

1- الاستقرار النقدي في الفكر الكلاسيكي

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حيادية النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي. وتعتبر نظرية كمي النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار، فأى تغير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس المقدار على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، وهذا مع افتراض أيضاً أن النقود تؤدي وظيفة واحدة وهي وسيلة للتبادل مما يعني أنها تكون حيادية.²

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات، ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل السياسية للنظرية النقدية، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في مستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.

ويستند النموذج الكلاسيكي على الافتراضات التالية:³

- إن كل الأسواق (سوق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة تشغيل كامل.

¹ - عمر سعيدان، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² - محمد زكي الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 530-531.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

- لا يخضع أصحاب الأعمال والعمال للخداع بمعنى أنهم يبنون قراراتهم ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي لكن تبني قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج، وعندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها إنما بتأسيس هذا القرار على الأجر الحقيقي وليس على المستوى المطلق للأجر النقدي.
- المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع.
- قانون ساي للأسواق مضمون (العرض يخلق الطلب).
- يتم النمو تلقائياً دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة).

2- الاستقرار النقدي في الفكر الكينزي

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائداً ومقبولاً من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير 1929-1932 وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال.

وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولاً مقترحة لحل مشكل الأزمة، ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الانفاق الوطني ونادي بأن حيادية الدولة في هذه الظروف لم يعد مقبولاً ومن ثم فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات اللازمة، حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع والخدمات) مع التوازن في السوق النقدي يحقق توازن الاقتصاد العام.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست محايدة بل إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقاً من فرضية أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني، وهكذا قد عكست النظرية الاقتصادية الكلية وبدأ الاهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي، كما أوضح كينز إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم والكساد وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقصان وهذا وفقاً للظروف الزائدة والأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة باعتبارها ظاهرة نقدية تتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب على النقود، ومن ثم التأثير على الاتفاقيات الاستثمارية والذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل، ولقد طور كينز نظرية الشهيرة بالطلب على النقود والتي تتأثر بسعر الفائدة والتي تدعى "نظرية تفضيل السيولة" والتي نشرها في كتابه عام 1936، حيث تساءل كينز كغيره من المفكرين عن دوافع الطلب على النقود، ووجد أن هذه الدوافع هي المبادلات والاحتياط والمضاربة.

يقوم التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما عن فرضيات التقليديين وهي¹:

- وجد كينز اهتماماته إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، والبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، حيث أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها والسبب في ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة (معاملات، مضاربة، الاحتياط).
- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزون للقيمة (دوافع المضاربة)، وأخذ لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاق جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي، وبذلك تغيرت النظرة إلى النقود أين أصبحت تشغل حيزا كبيرا معتبرا في النظرية الاقتصادية، ومن ثم الاهتمام بالعوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج والتشغيل والدخل.
- جاء بنظرية عامة للتوظيف التي تعالج كل مستويات التشغيل وكما أنها جاءت لتفسير التضخم والبطالة باعتبار أن كل منهما ينجم أساسا في تقلبات حجم الطلب الفعال.
- أهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع: حجم التشغيل، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب والعرض الكلي.
- رفض في تحليله قانون "ساي" ويبين عدم وجود يد خفية وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج الأزمات.

3- الاستقرار النقدي في الفكر النقدي

لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يسمى عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في حالة الكلاسيكية غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني، حيث تقوم الفكرة الرئيسية للنظرية المعاصرة في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

تختلف المدرسة النقدية عن فرضيتين من فروض النظرية التقليدية وهي²:

- فرضية ثبات حجم المبادلات عند مستوى التشغيل الكامل.
- فرضية ثبات سرعة تداول النقود.

¹ - نوال مليط، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

² - نوال مليط، مرجع سابق، ص 47.

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار النقدي

يقصد بمؤشرات الاستقرار النقدي تلك الظواهر التي يمكن من خلالها الحكم على استقرار الوضع النقدي لاقتصاد ما، ومؤشرات الاستقرار النقدي كثيرة ومتعددة منها ما يتعلق بالوضع الداخلي ومنها ما يتعلق بالوضع الخارجي، ومن أهم تلك المؤشرات يمكن ذكر ما يلي¹:

- تحقيق الانسجام بين معدل نمو عرض النقد ومتطلبات الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاستهلاكي في الميزانية الاعتيادية والسيطرة على حجم إنفاقها.
- حصول توازن نسبي بين التدفقات السلعية والتدفقات النقدية لأن أية زيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة في التدفقات السلعية تؤدي إلى فجوة وبالتالي حصول الأسعار والتضخم.
- زيادة فاعلية دور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي للقطاع العام وإلى جميع القطاعات، أي أن الائتمان يجب أن يوجه للقطاعات الاقتصادية السلعية لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة المعروض السلعي وتخفيف موجة التضخم الحالية.
- السيطرة على المصارف الاختصاصية (التابعة للقطاع الخاص) وبرمجة نشاطها المصرفي بحيث يكون موجهاً لزيادة وتوسيع الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص وليس لتحقيق الأرباح فقط.
- السيطرة على نشاط مكاتب الصيرفة لجعلها وسيلة من السياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي وليس للمضاربة.
- تثبيت واستقرار الأسعار في السوق المحلية.
- المحافظة على نظام سعر صرف يتلاءم مع حاجات الاقتصاد الوطني.
- المساعدة في توفير السيولة النقدية وتوجيه الائتمان إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
- المساعدة على الحفاظ على مستوى مناسب من القوى العاملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

المطلب الرابع: معايير الاستقرار النقدي

إن أي محاولة لقياس ظاهرة التضخم تستند على محورين رئيسيين نتيجة لما توصل إليه الفكر الاقتصادي وهما المعايير التي تستخدمها العملة في إيجاد أنسب الصيغ والمعايير لقياس التضخم وقياس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، وفي هذا الخصوص نحاول أن نحدد بعض المعايير التي يمكن الاهتداء بها إلى مصدر ارتفاع الأسعار من خلال هذا المطلب.

1- معيار معامل الاستقرار النقدي (معيار الضغط التضخمي)

يستند هذا المعيار على نظرية كمية النقود التي تنص على الزيادة في كمية النقود، دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناتج القومي الحقيقي، هي المناخ الملائم لوجود التضخم والمنطق ككل من وراء هذا المعيار هو أنه إذا زادت

¹ - عمر سعيدان، مرجع سبق ذكره، ص 107.

كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناتج القومي الحقيقي فإن هذ سيتمثل في شكل وجود فائض طلب، أي وجود اختلاف حقيقي بين تيار الانفاق النقدي وبين تيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

2- معيار الإفراط النقدي

يعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من إنتاج الوطني الإجمالي الحقيقي مكن كمية النقود، فإن ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد لتضخم بالشكل التالي:

$$\lambda = M/Y$$

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي في الكتلة النقود.

M : كمية النقود معبرا عنها كما نذكرها بـ Me .

Y : إنتاج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة "الحقيقي".

نقول إن هذا المعيار كذلك سيستند إلى نظرية المعاصرة التي ترى التغير في نصيب الوحدة المنتجة هي كمية النقود هو المتغير الاستراتيجي في أحداث التغير في المستوى العام للأسعار وهذا ما يؤكد رائد هذه المدرسة ميلتون فيردمان على الحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معامل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معامل تغير الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، ومعامل تغير الطلب على النقود وسرعة دورانها محافظ على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس.¹

3- معيار الفجوة التضخمية (عرض وطلب)

يهدف هذا المقياس أو المعيار إلى تحديد الثغرة المتاح من السلع والخدمات ومدى نقصها أو زيادتها عن القدرة الشرائية المتوافرة في أيدي المستهلكين، وبالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها أو الحد من حجم القدرة الشرائية لدى المستهلكين. تحدث الفجوة التضخمية في الاقتصاد في فترة معينة في الزمن إذ حدث إفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو إفراط في عرض النقود وتتمثل في الحالة الأولى في فائض الطلب الكلي، وهو عبارة عن زيادة الإنفاق القومي (بالأسعار الجارية) عن إنتاج القومي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، وتتمثل في الحالة الثابتة في فائض العرض النقدي، وهو عبارة عن الفرق بين العرض النقدي وبين ما يرغب أن يحتفظ به الأفراد من دخل حقيقي في شكل نفود.²

¹ - أميرة عيمر، لعلة عبد الكبير، محددات الاستقرار النقدي في الجزائر (2000-2016)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد

كمي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018/2019، ص 25.

² - عادل مختاري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 219-220.

خلاصة الفصل

توصلنا في هذا الفصل أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية (البنك المركزي)، حيث تقسم السياسة النقدية وفقا لحالة النشاط الاقتصادي إلى نوعين سياسة نقدية توسعية وأخرى انكماشية، بالإضافة إلى سعيها لإدارة العرض النقدي باعتمادها نوعين من الأدوات المباشرة والغير المباشرة من خلال تحقيقها لمجموعة من الأهداف (أهداف أولية، أهداف وسيطية، أهداف نهائية).

كما استطعنا من خلال هذا الفصل معرفة الاستقرار النقدي والذي يعرف بضرورة توفير بيئة مستقرة للنشاط الاقتصادي إذ يعد من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول والبنوك إلى تحقيقه، وذلك لا يأتي إلا إذا كان النشاط الاقتصادي يدار ضمن بيئة اقتصادية سليمة تتمثل في وجود نوع من الاستقرار النقدي والاقتصادي، حيث يبرز تحقيق الاستقرار النقدي من خلال مجموعة من المؤشرات ومعايير متمثلة في: معيار معامل الاستقرار النقدي، معيار الافراط النقدي، معيار الفجوة التضخمية.

الفصل الثاني: السياسة النقدية المطبقة في
الجزائر ومساهمتها في تحقيق الاستقرار
النقدي خلال الفترة (2001-2019)

مدخل الفصل:

شهدت السياسة النقدية في الجزائر منذ بداية 2000 تطورات عديدة وهذا راجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي يعكس أسلوب إدارته على السياسة النقدية ومن أجل مسايرة هذه التطورات قامت الجزائر بعدة إصلاحات وذلك لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى واقع السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة (2001-2019) وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

المبحث الثاني: تحليل أهم متغيرات الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

عرفت السياسة النقدية خلال عشرية من الزمن تطورات هامة جدا تتميز بتطبيق الجزائر لعدة برامج تنمية لدعم النمو الاقتصادي وتحسينه فعلى الرغم من إصدار قانون 86-12 وقانون 88-06 المعدل والمتمم له تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج إلى نص قانوني جديد ولهذا جاء قانون 90-10 بتاريخ 14 أفريل 1990، ليتبنى التوجيهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية الذي يعد الهدف الأساسي لها هو حماية قيمة العملة من التعرض للتقلبات الواسعة التي تنعكس آثارها على مستويات الأسعار، ولتحقيق هذا الهدف يستعمل بنك الجزائر أدوات المراقبة للتأثير على عرض وطلب النقود في إطار السوق النقدية، وسنرى ذلك من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر

إن إصدار قانون النقد والقرض شكل منعرجا حساسا في الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الوضع الجديد، أي الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد تبعه عدة تعديلات وإصلاحات في المنظومة المصرفية.

يعتبر القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيًا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يحتلها الجهاز البنكي والبنوك التجارية الجزائرية في دفع عجلة التنمية، حيث حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم الجهاز البنكي وأدائه، وقام بإبراز دور النقد والسياسة النقدية.¹

أولاً: أهداف النقد والقرض 90-10

جاء بأفكار جديدة تصب معظمها في إدخال قواعد جديدة في المجال النقدي والمصرفي تتناسب وآليات السوق ويهدف إلى تحقيق ما يلي²:

- ✓ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع البنكي الجزائري، والعمل على القضاء على الانحرافات الغير مراقبة في إدارة وتسيير البنوك؛
- ✓ تشجيع الاستثمارات الخارجية المفيدة، وإصلاح الوضعية المالي لمؤسسات القطاع العام، وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات العمومية والخاصة؛
- ✓ رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- ✓ تطبيق قواعد يغلب عليها طابع الشفافية والتحكم في العلاقة بين الخزينة العمومية والنظام البنكي والمالي؛

¹ - أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي، العدد 07، برلين ألمانيا، فيفري 2018، ص 189.

² - فايزة لعرف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العوامة، دار الجامعة الجديدة، ط1، مصر، ص ص 156-157.

- ✓ تنوع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، وجلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه من خلال تسهيل الإجراءات وسن قوانين مشجعة للاستثمار المباشر؛
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض

تتمثل أهم مبادئه فيما يلي¹:

1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي. إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة نظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛
 - تحريك سوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
 - إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك؛
 - استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعماله داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.
- 2. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** لم تعد الخزينة بعد هذا القانون حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:
- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة؛
 - تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
 - تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
 - الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، وإلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية وتحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته، والتي لا تتعدى نسبة 20% من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة.

¹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك (دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2010، ص ص 196-199.

3. الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القروض: أبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية من طرف الدولة، وأصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه. ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين بلوغ الأهداف التالية:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛

- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛

- أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، لذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت وقد وضع عقد هذه السلطة النقدية وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية:

- **وحيدة:** ليضمن انسجام السياسة النقدية؛

- **مستقلة:** ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛

- موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

5. وضع نظام بنكي على مستويين: يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يراقب نشاطها ويتابع عملياتها ويوظف مركزه كملجأ للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك ويحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط بالكيفية التي تجعله يحقق أهداف السياسة النقدية، وقد أبطل قانون النقد والقرض مفعول القوانين المصرفية التي صدرت قبله

ثالثا: أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90-10

بعد أكثر من عشرية عن تطبيق الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض، تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر ومن أهم التعديلات نذكر:

1. التعديلات التي جاء بها الأمر 01-01

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01-01 مست بالأساس هيكل النظام البنكي، حيث قام هذا الأمر بالفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض: فتسيير البنك

المركزي وإدارته يتولاها على التوالي محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ ومجلس الإدارة (بدلا من مجلس النقد والقرض) ومراقبان.¹ وذلك من خلال جهازين:

- **الجهاز الأول:** يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
- **الجهاز الثاني:** يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر،² والمادة (03) من الأمر 01-01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد التوظيف العمومي وتتناهي مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية.³

2. التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 03-11

جاء الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، ليعدل ويتمم القانون المتعلق بالنقد والقرض الصادر سنة 1990، ففي مجال السياسة النقدية حاول هذا النص التشريعي ضبط مهمة البنك المركزي (كسلطة نقدية) بما يتماشى والظرف الاقتصادي السائد آنذاك والذي يتمثل في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بدءا من سنة 2001.⁴ كما واحتفظ بجزء كبير من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية المحتوات في القانون 90-10، مع تعزيز قواعد حسن السير في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية، وقد أعطى هذا التعديل مرونة أكبر للسلطة النقدية في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة، يخول مجلس النقد والقرض بموجب المادة 62 من الأمر المتعلق بالنقد والقرض السلطات النقدية بتحديد السياسة النقدية وقواعد إدارتها ومتابعتها وتقييمها.

وفي هذا الإطار صيغت المادة 35 من هذا الأمر على النحو التالي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".⁵ إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتبارا من بداية سنة 2002 قد أدى ببنك الجزائر إلى تعزيز الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، وهي تشمل دائما أدوات إعادة التمويل التي تسمح بضخ السيولة، ولكون هذه الأخيرة عديمة النشاط منذ أواخر سنة 2001 اضطر بنك الجزائر من شهر أفريل 2002 إلى اللجوء إلى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة الذي أصبح هيكليا.

¹ المادة 02 من الأمر 01-01 المؤرخ في 01/02/2001 والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة في 28/02/2001، ص 4.

² على بظاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 49.

³ مينة شبيبة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص 79.

⁴ أبو بكر خوالد، مرجع سبق ذكره، ص 194.

⁵ المادة 35 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27/08/2003، ص 7.

ومن بين هذه الأدوات الجديدة: أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة (7) أيام وهي أداة مستعملة منذ أفريل 2002 (التعليمية رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أفريل 2002).¹

3. التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 04-10

يهدف الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 إلى تعديل وتتميم الأمر رقم 03-11، حيث تنص المادة رقم 02 من الأمر 04-10 والمعدلة للمادة رقم 35 من الأمر 03-11 على ما يلي:

- المادة رقم 35: "تتمثل مهمة البنك المركزي في الحرض على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاقتصاد النقدي والمالي، ولهذا العرض يكلف تنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة لتوزيع القروض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته".²

4. تعديلات سنة 2017

لقد أطلقت الجزائر عملية القرض السندي في أفريل 2016 لينتهي في أكتوبر 2016. والذي كان الهدف منه تغطية عجز الميزانية للدولة، غير أن هذه العملية لم تبلغ المستوى المطلوب، لذلك انتقلت السلطات العمومية في الجزائر إلى اعتماد عملية التمويل غير التقليدي، وذلك بتعديل قانون القرض والنقد بموجب القانون 17-11 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017. إضافة لذلك أصدر مجلس النقد والقرض ناما يتعلق بالصيرفة التشاركية، يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات التشاركية، التي يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، حيث تشمل فئات المنتجات في إطار المراجعة والمشاركة والمضاربة والإجازة والاستصناع والسلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.³

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

سنتناول في هذه المطلب أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر، وكما نعلم أن السلطة النقدية كانت قد شرعت في إصلاح أدوات السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدية، ومن أجل ضمان فعالية للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية.

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، على الموقع www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2021/05/15، ص 147.

² - المادة 02 من الأمر 04-10 المؤرخ في 26/08/2010 والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في 01/09/2010، ص 11.

³ - فيصل بوحلفاية، لحسن بوكديشة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

أولاً: معدل إعادة الخصم

أداة إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ اليها البنك التجاري بموجبها إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة.¹ حيث تعتبر أهم أداة يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية والتحكم في سيولة الاقتصاد، وهذا ما تم تحديده في أحكام المادة 43 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والمادة 69 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض. وتم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها والتي يكن حصرها فيما يلي:²

- سندات تجارية مضمونة من الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات.
 - سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن لهذه العمليات على ألا تتعدى ثلاث سنوات، يجب أن تحمل توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة، ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو إنجاز سكن.
 - سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاث أشهر.
- والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر.

الجدول رقم (01): تطور معدل إعادة الخصم لدي بنك الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

(الوحدة %)

المعدل (%)	إلى غاية	ابتداء من
6	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/31	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	2016/09/30	2004/03/07
3.5	2017/05/01	2016/10/01
3.75	2019/12/31	2017/05/02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2020، على الموقع www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2021/05/25.

¹ - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 219.

² - سعدية حديوش، مرجع سبق ذكره، ص 164.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي، حيث كان يقدر بنسبة 6% سنة 2001 لينخفض إلى 5.5% سنة 2002، بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر لتصل إلى عدم إعادة التمويل من طرف هذه الأخيرة لدى بنك الجزائر.

واستمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 4.5% و 4% سنتي 2003 و 2004 على التوالي وبقي هذا المعدل ثابتا إلى غاية سنة 2015، حيث يعد هذا المؤشر جيدا إذ يعبر على التحسن في مستويات التضخم، وعدم إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، التي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك التجارية بسبب السيولة الكبيرة التي تميز هذه المرحلة.

وخلال سنة 2016 انخفض معدل إعادة الخصم إلى 3.5%، بموجب التعليمات 05-16 بعدها عرف ارتفاعا طفيفا 3.75% سنة 2017 وذلك بموجب التعليمات 03-17 وذلك لتحسين الوضعية المالية للبنوك مما أدى إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي ويبقى المعدل ثابت لغاية سنة 2019، ذلك عائد إلى ارتفاع معدلات التضخم.

ثانيا: الاحتياطي الإجمالي

لقد بدأ بنك الجزائر بفرض الاحتياطي الإجمالي على البنوك التجارية بـ 2.5% على مجموع الودائع لأول مرة في 1994/11/28 بموجب التعليمات 73-94 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجمالي إلا أنها لم تطبق فعلا، فبرغم من أن أداة نسبة الاحتياطي الإجمالي أداة مهمة والتي نص عليها قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض في مادته 93 على أنه يحق لبنك الجزائر أن تقوم البنوك بإيداع لديه احتياطا يحسب على مجموع ودائعها أو على البعض منها أو على توظيفها أو أنواعها، ويمكن أن يكون ذلك بالعملة الوطنية أو الأجنبية، ولا يمكن مبدئيا أن يتعدى 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لحسابه. إلا أن الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض لم يشر إليها إلا بعد صدور نظام 04-02 المؤرخ في 2004/03/04، الذي من خلاله حدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإجمالي والذي لا يمكن أن تتجاوز نسبة ما بين 0% و 15%. ولقد تم إعادة تنشيط أداة الاحتياطي الإجمالي من فيفري 2001 وذلك من أجل حث البنوك على حسن تسيير سيولتها ومنع الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة المصرفية.¹

يوضح الجدول الموالي تطور معدلات الاحتياطي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (02): تطور معدل الاحتياطي الإجمالي لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

(الوحدة %)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل %	3.00	4.25	6.25	6.50	6.50	6.50	6.50	8.00	8.00	9.00

¹ - سعدية حديوش، نفس المرجع السابق، ص 169.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل %	9.00	11.0	12.0	12.0	12.0	8.00	4.00	10.0	12.0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للسنوات 2009، 2013، 2020، على الموقع www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2021/05/29.

عرف معدل الاحتياطي الإجمالي منذ بداية استعماله وإدراجه ضمن أدوات السياسة النقدية تعديلات مختلفة وذلك من أجل التحكم في سيولة الاقتصاد سواء بامتصاصها عن طريق رفع المعدل، أو ضخ السيولة عن طريق خفضه، وقد قام بنك الجزائر ولأول مرة بفرض احتياطي قانوني بنسبة 2.5% في أكتوبر 1994، غير أنها لم تطبق إلى غاية 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك.

فمن خلال تتبع تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجدول رقم 02 نلاحظ أنه وابتداء من سنة 2001 بدأ بنك الجزائر بالاعتماد على أداة الاحتياطي الإجمالي بكيفية نشطة وذلك تماشيا مع التطور الحاصل في قيمة السيولة لدى البنوك، حيث نجد قيمة الاحتياطي في تطور مستمر أين نجد أن النسبة انتقلت من 3% سنة 2001 إلى 4.25% سنة 2002، ثم إلى 6.25% سنة 2003، ثم إلى 6.5% طيلة السنوات الثلاث الموالية 2005، 2006، 2007، إلى غاية صدور التعليم رقم 07-13 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجمالي، حيث ارتفعت النسبة من 6.5% إلى 8% في سنتي 2008 و2009 ليبقى في ارتفاع مستمر مع مرور السنوات حتى يصل إلى 12% سنة 2013 ويبقى على هذا المعدل لسنتي 2014 و2015 الأمر الذي يؤكد أن السلطات النقدية تعتمد في هذه الفترة بدرجة كبيرة على معدل الاحتياطي الإجمالي في امتصاص السيولة.

وما يمكن ملاحظته أيضا أنه خلال السنتين 2016 و2017 ومرور الاقتصاد الوطني بحالة انكماش جراء تداعيات الأزمة النفطية، خفض بنك الجزائر المعدل إلى 8% سنة 2016 وإلى نصف ذلك سنة 2017 بمعدل 4%، ليعود إلى الارتفاع سنة 2018 إلى غاية 10% وهذا راجع إلى بداية العمل بسياسة التمويل غير التقليدي، ليرتفع أكثر في سنة 2019، حيث وصل المعدل إلى 12% وهذا من أجل الزيادة في السيولة البنكية.

ثالثا: آلية استرجاع السيولة

تم دخول هذه الأداة حيز التطبيق بموجب التعليم رقم 02/2002 الصادرة في 11 أبريل 2002 والتي أدخل بموجبها أسلوب استرجاع السيولة لـ 7 أيام ضمن أساليب تدخل البنك المركزي الجزائري في السوق النقدية، ليتم تدعيمها لاحقا بأسلوب استرجاع السيولة لـ 3 أشهر من أوت 2005.¹

¹ - ليلي أسمهان بقيق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر وموقعاتها الداخلية - دراسة قياسية -، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، نقود - مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص 345.

تعتبر هذه الأداة إحدى التقنيات التي استخدمها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، والتي هي عبارة عن إيداع طوعي واختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر، حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشككة للجهاز المصرفي، لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق ($n/360$)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.² وتعد هذه الوسيلة هي الأكثر مرونة لأنه يمكن تعديلها يوميا مقارنة مع أداة الاحتياطي الإجباري.

الجدول رقم (03): تطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة (2001-2019)

(الوحدة %)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل استرجاع السيولة لـ 7 أيام	—	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75
معدل استرجاع السيولة لـ 3 أيام	—	—	—	—	1.90	2.00	2.50	2.00	1.25	1.25
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
معدل استرجاع السيولة لـ 7 أيام	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	—	3.50	3.50	
معدل استرجاع السيولة لـ 3 أيام	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	—	—	—	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للسنوات 2009، 2013، 2020، على الموقع www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2021/05/29.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه التذبذبات في معدلات الفائدة على استرجاع السيولة الأسبوعية والربع السنوية مما يدل على ديناميكية هذه الأداة، فاسترجاع السيولة لـ 7 أيام دخلت حيز التنفيذ سنة 2002 بمعدل 2.75% لينخفض هذه المعدل إلى 0.75% سنة 2004 بعد أن كان 1.75% سنة 2003، ثم تراوح بين 1.25% و 1.75% ما بين سنة 2005 إلى 2008، ليستقر هذا المعدل عند 0.75% طيلة الفترة (2009-2016)، وفي 2017 تم استبدال هذه الأداة بعمليات السوق المفتوحة، ليتم استهداف جعل معدل الفائدة للعمليات لـ 7 أيام القناة الرئيسية في إدارة السياسة النقدية لسنتي 2018 و 2019، حيث وصل المعدل استرجاع السيولة لـ 7 أيام إلى 3.50% لكلتا السنتين وذلك لتمكين السلطات النقدية من سحب المبالغ الفائضة من السيولة البنكية.

² - ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصاديات عربية، العددان 61-62، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، شتاء-ربيع 2013، ص ص 200-201.

أما استرجاع السيولة لـ 3 أشهر والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2005، بمعدل 1.90% شهدت ارتفاعا محسوسا منذ 2005 إلى 2007 أين بلغ معدلها 2.5%، لتعاود الانخفاض تدريجيا وتستقر عند 1.25% منذ 2009 ولغاية 2016 أين يتم الاستغناء عنها في السنوات اللاحقة 2017، 2018، 2019.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

يتم تحديد فعالية السياسة النقدية بمدى قدرة أدواتها من أجل الوصول إلى أهدافها النهائية، وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية، وفي هذا المطلب سنحاول تحليل مختلف الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المذكورة.

أولا: هدف تحقيق النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق معدلات نمو مرتفعة أحد الأهداف الأساسية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها، والتي نص عليها قانون 90-10 والذي تضمنه أيضا الأمر 03-11، ويتحقق النمو من الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر مما يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية. ولمعرفة مدى تحكم السياسة النقدية في الجزائر في هذا الهدف نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

(الوحدة %)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل %	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
المعدل %	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	0.8	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع <http://donnees.banquemondiale.oeg>، تاريخ الاطلاع 2021/05/30.

تميزت الفترة من 2001 إلى 2004 باعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي سمح بالموازنة مع ارتفاع أسعار النفط بتسجيل معدلات نمو مرتفعة نسبيا، إلا أنها تعد ضعيفة مقارنة بالموارد والامكانيات التي تزخر بها الجزائر، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أنها انتقلت من 3.0% سنة 2001 إلى 5.6% سنة 2002 بفعل ارتفاع معدل النمو خارج المحروقات، الذي قدر بـ 5.3%، ليتسارع بعدها مسجلا نسبة 7.2% سنة 2003، حيث عرف النمو خارج المحروقات نسبة 6.1% في نفس السنة، ليتجه بعد ذلك للانخفاض بشكل ملحوظ، إذ سجل 4.3% سنة 2004 و 5.9% سنة 2005 مسجلا بذلك ارتفاعا طفيفا، حيث ساهم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 7.1%، قطاع المحروقات بنسبة

5.8%، قطاع الخدمات بنسبة 5.6%. بالمقابل رصدت سنة 2006 تراجعا حادا في معدل النمو الاقتصادي بمعدل 1.7% نتيجة تراجع إنتاج قطاع المحروقات بسبب أعمال الصيانة.¹

وقد شهد معدل النمو الاقتصادي ارتفاعا محسوسا سنة 2007 إذ سجل معدل 3.4%، لكنه عاد للانخفاض تدريجيا ليسجل معدل 1.6% سنة 2009 بعد أن كان بمعدل 2.4% سنة 2008 وذلك بالرغم من الارتفاع الملحوظ في مساهمة القطاعات خارج المحروقات، ويعود سبب الانخفاض أساسا للأزمة المالية والركود في قطاع المحروقات وانخفاض معدل نمو قطاع الفلاحة على الرغم من الارتفاع في نسبة النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية، ورغم تحسنه الطفيف خلال سنة 2010 بسبب بداية تعافي الاقتصاد العالمي، إلا أنه عاد إلى الانخفاض سنة 2011 إلى 2.9% بعدما كان 3.6% سنة 2010، وبقي على هذا الحال بين الانخفاض والارتفاع طيلة السنوات اللاحقة من 2012 لغاية 2016، حيث سجلت سنة 2013 انخفاضا في النمو الاقتصادي بمعدل نمو 2.8% مقارنة ب 3.4% سنة 2012.

شهدت سنة 2014 انتعاشا في النشاط الاقتصادي ولو بوتيرة أقل رغم الأزمة النفطية، حيث سجلت معدل نمو 3.8% ونجد ذلك مرتبطا ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات التي عرفت ارتفاعا ملحوظ في هذه المرحلة، وفي سنة 2015 بقي معدل النمو مستقرا نسبيا على نفس وتيرة سنة 2014 إذ سجلت معدل نمو 3.7%، وتراجع النمو في السنوات المتبقية، حيث بلغ 3.2% سنة 2016، أما سنة 2017 فقد بلغ المعدل 1.3% وهذا بسبب تراجع القوى لنشاط المحروقات ليستمر في التراجع إلى 1.2% سنة 2018 و 0.8% سنة 2019.

ثانيا: هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

يعتبر تحقيق توازن ميزان المدفوعات لدى أي بلد مرهون بالأداء الاقتصادي على المستوى الخارجي، حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي، إذ أن استقرار ميزان المدفوعات يعد مطلبا لكل البلدان بالنظر إلى المخاطر التي قد تلحق بالاقتصاد جراء اختلال هذا الهيكل، ويعتبر هدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات هو الآخر من بين الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها في الجزائر والتي بقيت فيها وضعية ميزان المدفوعات رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية، والجدول التالي يشير إلى تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

الجدول رقم (05): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرصيد	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.53	36.99	3.86	15.58
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	

¹ - براهيم بوكرشاوي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في رسم معالم السياسة النقدية -دراسة حالة بنك الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، مالية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2020/2019، ص ص 234-235.

الرصيد	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03	-21.76	-15.82	-10.02
--------	-------	-------	------	-------	--------	--------	--------	--------	--------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للسنوات 2008، 2014، 2018، 2020 على الموقع www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2021/06/01.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2014، تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشء محيط لاندماجه في الاقتصاد العالمي. بعد هذه التجربة، كانت التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت.¹

فمن خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات عرف انتعاشا كبيرا طوال ثماني السنوات الأولى، بداية من سنة 2001 وخاصة من سنة 2005 إلى سنة 2008، حيث وصل الفائض المسجل سنة 2005 إلى 16.94 مليار دولار و17.73 مليار دولار سنة 2006، وارتفع إلى 29.55 مليار دولار سنة 2007 على عكس السنوات 2001 التي كان فيها الرصيد 6.19 مليار دولار وسنة 2002 التي انخفض فيها إلى 3.66 مليار دولار، ثم عاد وارتفع في السنتين الموالتين 2003 و2004 بـ 7.47 مليار دولار و9.25 مليار دولار على التوالي، وعلى الرغم من أن سنة 2008 شهدت تراجعا لأسعار المحروقات فإن ميزان المدفوعات سجل فائض قياسي قدر بحوالي 37 مليار دولار، وهو أهم فائض سجل منذ الاستقلال، هذا راجع إلى التحسن والأداء الجيد لأسعار البترول أين ارتفعت إلى 99.97 مليار دولار للبرميل الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 18.5 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008، وكذلك لفعالية البرامج التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، لكن هذه الوضعية تغيرت بشكل عميق سنة 2009 أين بلغ رصيد ميزان مدفوعات 3.86 مليار دولار على إثر الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار البترول بنسبة 37.33% مقارنة بسنة 2008، وبالتالي تراجع عائدات الطاقة.

أما وضعية ميزان المدفوعات لسنتي 2010 و2011 فقد كانت جيدة، حيث حقق 15.58 مليار دولار سنة 2010 و20.14 مليار دولار سنة 2011، ليعود للتراجع مرة أخرى سنة 2012 برصيد 12.06 مليار دولار، لينخفض انخفاضاً شديداً قرابة الانعدام سنة 2013 برصيد 0.13 مليار دولار، هذا ما يترجم على وجه الخصوص التآكل الواضح للفائض في الادخار على الاستثمار، ومع بداية الأزمة النفطية سنة 2014 عرف ميزان المدفوعات تدهورا وعجزا كبيرا، حيث سجل سنة 2014 عجزا بقيمة 5.88 مليار دولار نتيجة تراجع أسعار البترول إلى 100.77 دولار للبرميل من نفس السنة، ليستمر تسجيله للعجز طيلة السنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، حيث حقق رصيد سالب بقيمة 27.54 مليار دولار و26.03 مليار دولار و21.76 مليار دولار و15.82 مليار دولار و10.02 مليار دولار على التوالي، وذلك بسبب انخفاض صادرات المحروقات بفعل التراجع الرهيب في أسعار البترول، حيث وصل في بعض

¹ - سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص ص 253-254.

الفترة حدود 25 دولار للبرميل وهو تهديد للاقتصاد الجزائري. وما يمكن استنتاجه أن رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر مرتبط بصفة مباشرة بأسعار المحروقات وصدماها.

ثالثا: هدف تحقيق التشغيل الكامل

يرتبط تحقيق هدف التشغيل الكامل بهدف النمو الاقتصادي، فتحقيقه ينعكس إيجابا على هدف التشغيل، الذي يظهر من خلال انخفاض معدلات البطالة التي تعكس الاختلال الحاصل في جانب العرض والطلب في سوق العمل، فمكافحة البطالة تكون عبر إنعاش الاستثمار وخلق فرص العمل، ويعد هذا الهدف من بين الأهداف الأساسية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها في الجزائر، والجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الجدول رقم (6): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

(الوحدة %)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	27.3	25.9	23.7	17.6	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
المعدل	10	11	9.8	10.6	11.2	10.2	12	11.9	11.8	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي على الموقع <http://donnees.banquemoniale.oeg>، تاريخ الاطلاع 2021/06/01.
- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz، تاريخ الاطلاع 2021/06/01.

يتضح من الجدول رقم 06 أن معدلات البطالة سجلت انخفاضا مستمرا ابتداء من سنة 2001 إلى غاية سنة 2013، نتيجة ارتفاع الاستثمارات والمشاريع المبرمجة من طرف الدولة من سنة 2001 في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، الذي أدى إلى توفير فرص العمل، وخاصة قطاع البناء والأشغال العمومية،¹ حيث انتقل معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 9.8% سنة 2013، رغم ارتفاعه سنة 2012 إلى 11% بعد أن كان بنسبة 10% سنة 2011، ويعود هذا الانخفاض في معدل البطالة إلى تبني سياسة نقدية توسعية المطبقة منذ 2000، حيث تم تطبيق برامج دعم النمو الاقتصادي ذي الطبيعة الإنفاقية التي عرفتها الجزائر ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2014 وتخفيض معدلات الخضم التي كانت في سنة 1994 حوالي 21% وأصبحت 3.75% سنة 2019.² ليرتفع ويستقر نسبيا بين 10% و12% طيلة الفترة

¹ - براهيم بوكشاوي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

² - فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 22، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، مارس 2020، ص 59.

المتبقية من 2014 إلى غاية سنة 2019، ويعزى هذا الارتفاع إلى الإجراءات التشفيفية التي اتخذتها الحكومة من خلال تجميد التوظيف مؤقتا باستثناء بعض القطاعات الحساسة، وهذا نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات.

المطلب الرابع: تطور عناصر الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

شكلت متابعة تعزيز الوضعية النقدية والتحسين الواضح في السيولة لدى البنك إلى تكوين الأسس المحددة لتطورها، وهو ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية، وقد خصصنا هذا المطلب لمعرفة تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها.

أولاً: تطور عناصر الكتلة النقدية

تعرف الكتلة النقدية على أنها كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة يقصد بها (النقود المتداولة)، هي كافة أشكال النقود والتي يجرزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات.¹ وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من العناصر التالية:²

1. **النقود الورقية:** تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

2. **النقود الكتابية:** تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب آخر.

3. **أشباه النقود:** وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، وهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M2.

وللوقوف على تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة سيتم عرض مكوناتها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

(الوحدة مليار دج)

السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية	أشباه النقود	النقود M1	الكتلة النقدية M2
2001	577.2	661.4	1235	1238.5	2413.5
2002	664.7	751.7	1485.2	1416.3	2901.5

¹ - فاروق بوعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2006، ص 167.

3299.5	1643.4	1656.0	862.1	781.3	2003
3644.3	2165.6	1478.7	1291.3	874.3	2004
4070.4	2437.5	1632.9	1516.6	921.0	2005
4827.6	3177.8	1649.8	2096.4	1081.4	2006
5994.6	4233.6	1761.0	2949.1	1284.5	2007
6955.9	4964.9	1991.0	3425.0	1540.0	2008
7178.7	4949.8	2228.9	3114.8	1829.3	2009
8162.8	5638.5	2524.3	3539.9	2098.6	2010
9929.1	7141.7	2787.5	4570.2	2571.5	2011
11015.1	7681.5	3333.6	4729.1	2952.3	2012
11941.5	8249.8	3691.7	5018.7	3204.0	2013
13686.8	9603.0	4083.7	5918.0	3658.9	2014
13704.5	9261.1	4443.4	5136.3	4108.1	2015
13816.3	9407.0	4409.3	4909.8	4497.2	2016
14974.6	10266.1	4708.5	5549.2	4716.9	2017
16636.7	11404.1	5232.6	6477.3	4926.8	2018
16510.7	10979.2	5531.4	5794.9	5437.6	2019

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للسنوات 2008، 2012، 2016، 2020، على الموقع www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2021/06/02.

نلاحظ من الجدول أن نمو الكتلة النقدية سجل ارتفاعا مستمرا من سنة إلى أخرى، ففي سنة 2001 قدرت الكتلة النقدية بـ 2413.5 مليار دج لتصل إلى 13686.8 مليار دج سنة 2014، وهذا راجع إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية وتوسع شبكة الكتلة النقدية كذاك تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001، حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية سنة 2002 قيمة 2901.5 مليار دج أين اضطر البنك الجزائري ابتداء من أبريل 2002 إلى استخدام أدوات جديدة لامتناس الفائض في السيولة الذي أصبح هيكليا، واستمرت قيمة الكتلة النقدية بالارتفاع، حيث بلغت 4827.6 مليار دج سنة 2006 والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع قيمة صافي الأرصدة الخارجة، وفي سنة 2007 بلغت 5994.6 مليار دج، وتواصل الارتفاع في قيمة الكتلة النقدية ليبلغ 8162.8 مليار دج سنة 2010 مقابل 7178.7 مليار دينار سنة 2009، أما في سنتي 2011 و2012 نلاحظ نمو حجم العرض النقدي، والسبب يعود في

ذلك إلى تحسن وارتفاع حجم الودائع لدي البنوك، وهذا يدل على عدم السيطرة في معدل نمو الكتلة النقدية ويدل هذا التزايد في الكتلة النقدية إلى الارتفاع الذي سجلته قيمة الأرصدة الخارجية الصافية.¹

قدرت الكتلة النقدية نهاية ديسمبر 2013 قيمة 11941.5 مليار دج مقابل 11015.1 مليار دج سنة 2012، هذا يؤكد تباطؤ وتيرة التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012، ورافقه تباطؤ التوسع النقدي سنة 2013 الذي سجل نمو برقم واحد.² أما من سنة 2014 إلى سنة 2016 فقد كان نمو الكتلة النقدية ضعيف، ففي سنة 2014 سجلت الكتلة النقدية قيمة 13686.8 مليار دج و13705.5 مليار دج سنة 2015، وفي سنة 2016 بلغت 13816.3 مليار دج وهذا راجع للانخفاض الكبير للودائع لأجل لقطاع المحروقات.³

وفي سنتي 2017 و2018 فقد ارتفعت الكتلة النقدية بشكل ملحوظ، حيث سجلت سنة 2017 قيمة 14974.6 مليار دج و16636.7 مليار دج سنة 2018، وخص هذا الارتفاع المكونات الأساسية للكتلة النقدية، وهي الودائع تحت الطلب على مستوى مصارف ومراكز الصكوك البريدية، وودائع لأجل، التداول النقدي، ونتيجة لذلك ارتفعت حصة التداول النقدي للكتلة النقدية M2، وخلال الفصل الأخير من سنة 2017 ارتفعت السيولة المصرفية نتيجة لوضع حيز التنفيذ التمويلي غير التقليدي، وفي سنة 2018 قدرت النقود بـ 11404.1 مليار دج، أما النقود الكتابية سنة 2018 قدرت بـ 6477.3 مليار دج مقارنة بسنة 2017 التي قدرت بـ 5549.1 مليار دج، وهذه الزيادة في النقود الكتابية عائدة إلى ارتفاع الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، وكذلك الزيادة في وودائع الخاصة لدى الخزينة.

أما في سنة 2019 نلاحظ انخفاض في قيمة النقود الكتابية إلى 5794.9 مليار دج ويعود ذلك إلى انخفاض في وودائع الأموال الخاصة في الخزينة، دون أن ننسى انخفاض في قطاع المحروقات. وقد قدرت حصة الكتلة النقدية سنة 2019 بقيمة 16510.7 مليار دج، نلاحظ أنها انخفضت مقارنة بسنة 2018، كذلك النقود شهدت انخفاض، حيث كانت 10979.2 مليار دج سنة 2019، بهذا تكون قد انخفضت مما كانت عليه سنة 2018، وهذا الانخفاض سببه أن الجزائر تخلت عن التمويل الغير تقليدي في شهر سبتمبر 2019.

والشكل الموالي يمثل تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة

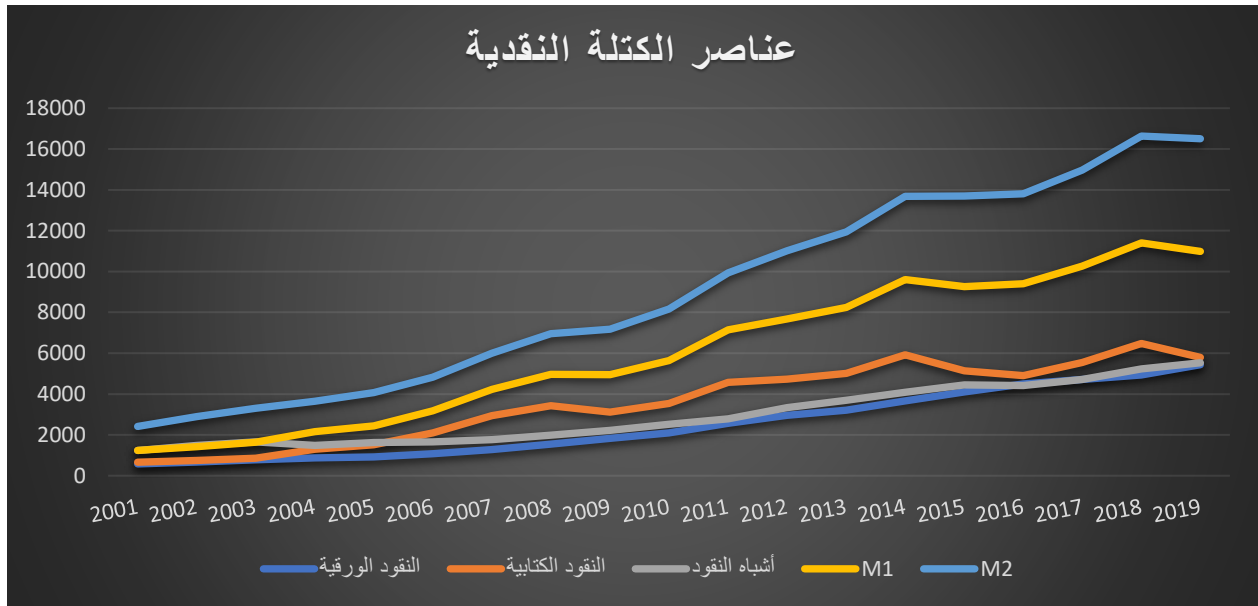
¹ - حليلة تركي، عابدة تركي وآخرون، مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال (2005-2016)، مذكرة Master، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2017/2018، ص 54.

² - ميمنة شبيرة، مرجع سبق ذكره، ص 92، 93.

³ - فيصل بوحلفاية، فاروق بوكشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الشكل رقم (02): تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

ثانيا: تطور مقابلات الكتلة النقدية

إن الكتلة النقدية التي تظهر جانب المطلوبات لها ما يقابلها في جانب الموجودات من ميزانية النظام البنكي، وهذا المقابل يظهر في شكل أصول خارجية (ذهب و عملات أجنبية)، وتسليفات للخزينة العمومية، وقروض مقدمة للاقتصاد، وتعرف مقابلات الكتلة النقدية بأنها مجموع التسليفات العائدة لمصدري النقد وشبه النقد وعلى هذا الأساس فالتطورات التي تحدث على الكتلة النقدية ترجع بالدرجة الأولى إلى مقابلات الكتلة.¹

1. صافي الأصول الخارجية: تشمل الأصول الخارجية مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من ذهب والعملات الأجنبية، أما تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطا أساسا بالصادرات من البترول لذلك نلاحظ أنه كلما كانت أسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس.

الأصول الخارجية تتيح خلق حقوق على باقي دول العالم، ويمكن تحليل الأصول الخارجية من حساب ميزان المدفوعات وتشمل مجموع وسائل الدفع الدولية لدى الجهاز البنكي، ويكون مصدرها صادرات السلع والخدمات، المداخيل الصافية لرؤوس الأموال، تحويلات الأشخاص إلى الداخل.

إن احتياطات الصرف الرسمية التي يحوزها بنك الجزائر تشكل المصدر الأول للتوسع النقدي، إن عملية تحويل الموارد بالعملات الأجنبية المرحلة إلى الجزائر والمتنازل عنها لبنك الجزائر بقوة القانون فيما يتعلق بإرادات صادرات المحروقات.

¹ - فيصل بوحلفاية، الحسن بوكشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

إن حياة مخزون من وسائل الدفع الدولية يجب أن يتماشى مع احتياجات الاستيراد للبلاد، بحيث تتيح للبلاد هامش أمان فيما يتعلق بتمويل الواردات من الخارج، وفي حالة عجز أو نقص في هذه الوسائل قد يتسبب في اضطرابات بالواردات.

2. القروض المقدمة للدولة: تتمثل قروض الخزينة في العناصر التالي:

- التسيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة.
- الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص.
- ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية (قروض أخرى).

في حالة حدوث اختلال في توازن ميزانية الدولة تلجأ إلى بنك الجزائر لمنحها قروض تسد بها عجزها وتعالج بها الاختلال، وتقدم له الخزينة قبل ذلك سندات تعترف بها بمديونتها له (أدونات الخزينة)، وقد سجلت الديون الموجهة للدولة انخفاضاً نتيجة تسديد ديون الخزينة اتجاه البنوك، مما سمح لها بالتقليص لجوئها إلى بنك الجزائر لإعادة التمويل.¹

3. القروض المقدمة للاقتصاد: وهي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم وتشمل نوعين من القروض:²

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتهم من السيولة النقدية، حيث تقدم هذه القروض على أساس القيام بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء تعاملها مع الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لبنك الجزائر بصفة الملجأ الأخير للإقراض.
- القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

الجدول رقم (08): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

(الوحدة مليار دج)

السنوات	صافي الأصول الخارجية	القروض المقدمة للدولة	القروض المقدمة للاقتصاد
2001	1310.1	569.7	1078.4
2002	1755.7	578.7	1266.8
2003	2342.7	423.4	1380.2
2004	3119.2	-20.6	1535.0

1- حليلة تركي، عابدة تركي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 56، 55.

2- أسماء عزوزة، صبرينة بن عباس، تقييم أثر سياسة التمويل غير التقليدي على الاستقرار النقدي في الجزائر -دراسة حالة الجزائر- (2017-2019)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى بيجيل، الجزائر، 2020/2019، ص 79.

1779.8	-933.2	4179.7	2005
1905.4	-1304.1	5515.0	2006
2205.2	-2193.1	7415.5	2007
2615.5	-3627.3	10247.0	2008
3086.5	-3488.9	10886.0	2009
3268.1	-3510.9	11997.0	2010
3726.5	-3406.6	13922.4	2011
4287.6	-3116.3	14940.0	2012
5156.3	-3235.4	15221.2	2013
6504.6	-1992.4	15734.5	2014
7277.2	567.5	15375.4	2015
7909.9	2682.2	12596.0	2016
8880.0	4691.9	11227.4	2017
9976.3	6325.7	9485.6	2018
10857.8	7023.9	7598.7	2019

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للسنوات 2008، 2012، 2016، 2020، على الموقع www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2021/06/03.

ترجع تغيرات مقابلات الكتلة النقدية في معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يتأثر بالتبعية القوية للصادرات وما تتميز به أسعار البترول من تقلبات حادة في السوق الدولية للطاقة وهو ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية والسياسة النقدية، ونلاحظ من خلال الجدول رقم 08 تذبذب في مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2019/2001.

- بالنسبة لصافي الأصول الخارجية: تعتبر الفترة من 2001 إلى 2014 من الفترات التي عرفت فيها الجزائر العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي، حيث يتضح من خلال الجدول السابق أن بنك الجزائر خلال هذه الفترة تمكن من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية التي نتجت عن ارتفاع إيرادات المحروقات، ولكون هذه الموجودات بالنسبة للبنك من بين أهم المقابلات للكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة وقد أوضح تحليل الوضعية النقدية خلال

هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات الأجنبية، مما أدى إلى حدوث تغيرات فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية والنتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة.¹

فبداية من سنة 2001 بدأت أسعار البترول تعرف نوعا من الارتفاع، ما سمح بزيادة العوائد البترولية ولقد أسهمت هذه الزيادة في نمو الذمم على الخارج لدى بنك الجزائر، أين قدرت الموجودات الأجنبية الصافية سنة 2001 بقيمة 1310.1 مليار دج و 1755.7 مليار دج سنة 2002. لقد تضاعف حجم الأصول الأجنبية الصافية كمقابل للكتلة النقدية أكبر من 11 مرة خلال الفترة (2001-2014) فقد انتقلت قيمة المجموع من 1310.1 مليار دج سنة 2001 إلى 15734.5 مليار دج سنة 2014، أين يلاحظ بعد ذلك انخفاض مستمر لحجم الموجودات الخارجية خلال الفترة المتبقية من 2015 إلى 2019، حيث انخفضت من 15375.4 مليار دج سنة 2015 إلى 7598.7 مليار دج سنة 2019 وهو ما يمثل على العموم ظرف يتميز باستقرار شبه كلي لقيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي.²

- بالنسبة للقروض المقدمة للدولة: نلاحظ أن القروض المقدمة للدولة في انخفاض إذ في سجلت في السنوات الأولى 2001، 2002، 2003 قيمة 569.7 مليار دج وقيمة 578.7 مليار دج وقيمة 423.4 مليار دج على التوالي، لتواصل القروض الموجهة للدولة في الانخفاض، ففي سنة 2004 بلغت قيمة (-20.6) مليار دج و (-933.2) مليار دج سنة 2005 و (-1304.1) سنة 2006، وفي السنوات الموالية من 2007 إلى 2014 استمرت القروض الموجهة للدولة في الانخفاض، حيث سجلت قيمة (-2193.1) مليار دج سنة 2007، لتصل إلى قيمة (-3235.4) سنة 2013 وقيمة (-1992.4) مليار دج سنة 2014،³ ويعود هذا التراجع إلى تحول هذه القروض لحقوق بسبب تقليص مديونية الخزينة، وفي السنوات التي تلي عرفت القروض الموجهة للدولة ارتفاعا مستمرا كبيرا من سنة 2015 إلى سنة 2019، حيث سجلت سنة 2015 قيمة 567.5 مليار دج و 2682.2 مليار دج سنة 2016، تحت أثر تقلص استحقاقات الدولة على بنك الجزائر وارتفاع مستحقات الدولة على المصارف وظرف يتميز بتقليص السيولة المصرفية، ليستمر هذا الارتفاع بقية السنوات أين سجلت القروض الموجهة للدولة قيمة 4691.9 مليار دج سنة 2017 تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، نفس الشيء كان في سنتي 2018 2019، حيث سجلت قيمة 6325.7 مليار دج و 7023.9 مليار دج على التوالي.⁴

- القروض المقدمة للاقتصاد: عرفت القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعا متزايدا خلال فترة الدراسة، حيث بلغت 1078.4 مليار دج سنة 2001، ثم بلغت 1380.2 مليار دج سنة 2003 بعد أن كانت 1266.8 مليار دج سنة 2002،

¹ - ياسين بن زايد، فاروق بوالقابلة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر 2000-2015، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل، الجزائر، 2016/2017، ص 116.

² - فيصل بوحلفاية، فاروق بوكشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 56.

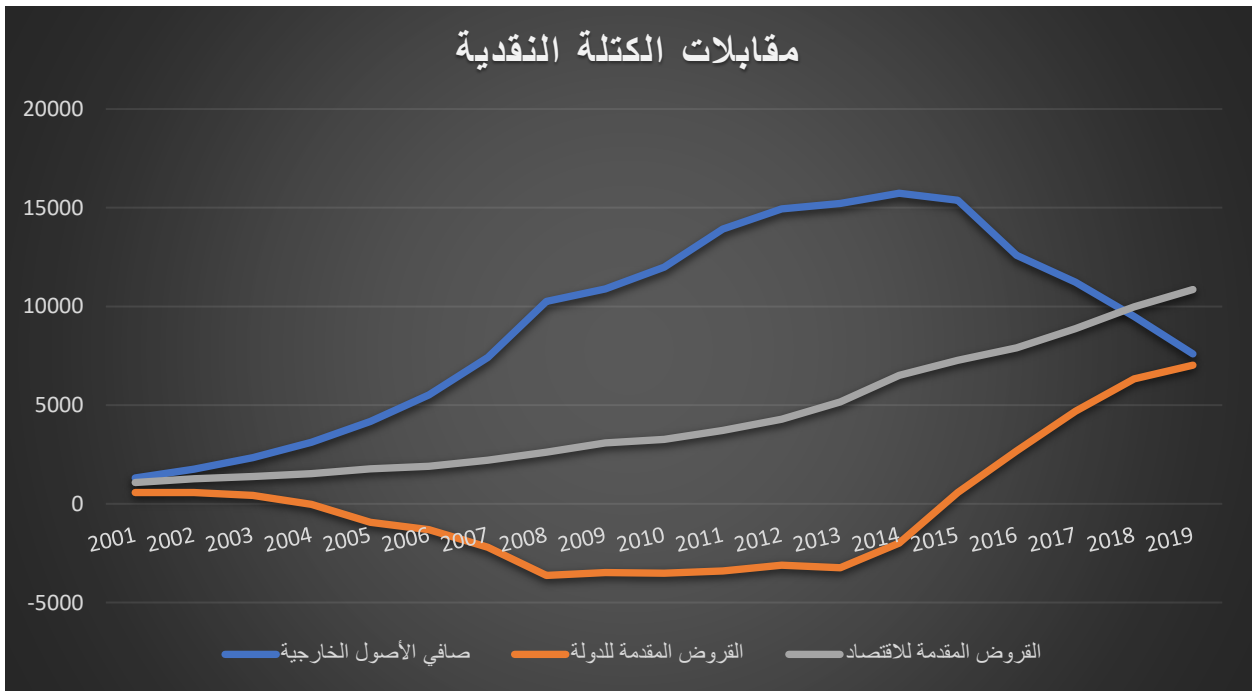
³ - مينة شبيرة، مرجع سبق ذكره.

⁴ - فيصل بوحلفاية، فاروق بوكشيدة، مرجع سابق، ص 57.

وكانت كل سنة تسجل ارتفاعا مقارنة بالسنة السابقة، وكانت السيولة الفائضة لدى البنوك أدت إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد، وارتفعت إلى 1535.0 مليار دج سنة 2004 ويمكن تحديد العلاقة بين السياسة النقدية وتمويل الاقتصاد عن طريق المضاعف النقدي، وهذا الأخير هو العلاقة بين النقود الأساسية التي يصدرها بنك الجزائر والكتلة النقدية.¹

مثلت القروض الموجهة للاقتصاد سنة 2007 قيمة 2205.2 مليار دج من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات وذلك بالتأثر بالانتعاش والتوسع في الكتلة النقدية، وهذا الاستمرار في الارتفاع يؤكد على الانتعاش في الاقتصاد الجزائري. ثم تواصل الارتفاع ليبلغ قيمة 3726.5 مليار دج سنة 2011 إلى أن وصل إلى 6504.6 مليار دج سنة 2014 وإلى 7909.9 مليار دج سنة 2016، وفي سنة 2018 بلغت القروض المقدمة للاقتصاد قيمة 9976.3 مليار دج مقابل 8880.0 مليار دج سنة 2017، وهذا راجع إلى ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع العمومي من سنة 2017 إلى سنة 2018، وكذلك تخفيض القروض الموجهة للقطاع الخاص سنة 2018 مقارنة بالسنة السابقة، دون أن ننسى القروض التي قدمتها الجزائر بشكل كبير للمؤسسات والأسر، أما في سنة 2019 لاحظنا ارتفاع كبير في قيمة القروض الموجهة للاقتصاد إذ بلغت 1087.8 مليار دج، حيث ساهمت بصورة كبيرة في التوسع النقدي.²

الشكل رقم (03): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

¹ - نوال مليط، مرجع سبق ذكره، ص 82.

² - أسماء عزوزة، صيرينة بن عياش، مرجع سبق ذكره، ص 80.

المبحث الثاني: تحليل أهم متغيرات الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

سعت السلطة النقدية في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق حالة الاستقرار النقدي، ومن خلال ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف متغيرات الاستقرار النقدي.

المطلب الأول: تطور مستوى العام للأسعار

التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار يعبر عنه بمؤشر الأسعار الموجهة للاستهلاك، أسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل أسبابه مؤسسات وهيكلية.¹

تعد أسباب التضخم في الجزائر كباقي الدول النامية ولا تعود إلى السبب النقدي وإنما تتعداها، لذلك تتدخل السياسة النقدية لمعالجة أسباب التضخم النقدية مباشرة، فيما تتدخل بصفة غير مباشرة لمعالجة الأسباب المؤسساتية والهيكلية من خلال التأثير على حجم قروض في الاقتصاد، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (09): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

(الوحدة %)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	4.23	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
المعدل	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع <http://donnees.banquemondiale.oeg> تاريخ الاطلاع: 2021/06/04

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن سنة 2001 قد سجل فيها معدل تضخم ملحوظ بنسبة 4.23%، ويعود ذلك إلى نمو المجتمع النقدي (M2) بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطات الصرف والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي،² لينخفض معدل التضخم إلى 1.42% سنة 2002 نتيجة انخفاض معدل نمو (M2) إلى 17.30%، بينما شهدت سنة 2003 ارتفاع في معدل التضخم، حيث بلغ 4.27% ويمكن ارجاع جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 3.96%، لينخفض مجددا حتى وصل إلى 1.38% سنة 2005 بسبب انخفاض معدل نمو المصرفية.

¹ - بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

² - نوال مليط، مرجع سبق ذكره، ص 84.

أما سنة 2006 نلاحظ ارتفاع معدل التضخم مجددا إلى 2.31% ليستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2009 أين سجل نسبة 5.73%، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية الزراعية والغذائية المستوردة، إضافة إلى التوسع في الكتلة النقدية وارتفاع فائض السيولة النقدية الناتج عن ارتفاع السيولة في السوق النقدية، انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008، إذ أدت الأزمة المالية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة. وعلى عكس السنوات السابقة فإن معدل التضخم سنة 2010 تولد بفعل أسعار الخدمات.

ارتفع معدل التضخم مجددا خلال سنتي 2011 و2012، ليبلغ رقما قياسيا سنة 2012 بـ 8.89% نتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب، رفع أجور العمال ورواتب العاملين في كل القطاعات وزيادة الأجر الوطني المضمون من 15000 إلى 18000 دج، وحدوث خلل في تنظيم السوق نتيجة لارتفاع هامش ربح الوسطاء وارتفاع الأسعار الداخلية التي تعكس التراجع في أسعار السلع المستوردة بل انطلقت بالعكس.¹

أما سنة 2013 فقد شهدت تراجع في معدل التضخم إلى 3.25% نتيجة تراجع الأسعار العالمية لأهم المواد الغذائية وللمجموعة من السياسات المتخذة منها تخفيض قيمة العملة بـ 10%، امتصاص فائض السيولة من طرف البنك المركزي خاصة مع استحداثه لتقنية امتصاص السيولة لأجل 6 أشهر، التخفيف من الجباية المباشرة التي تؤثر على الاستيراد.²

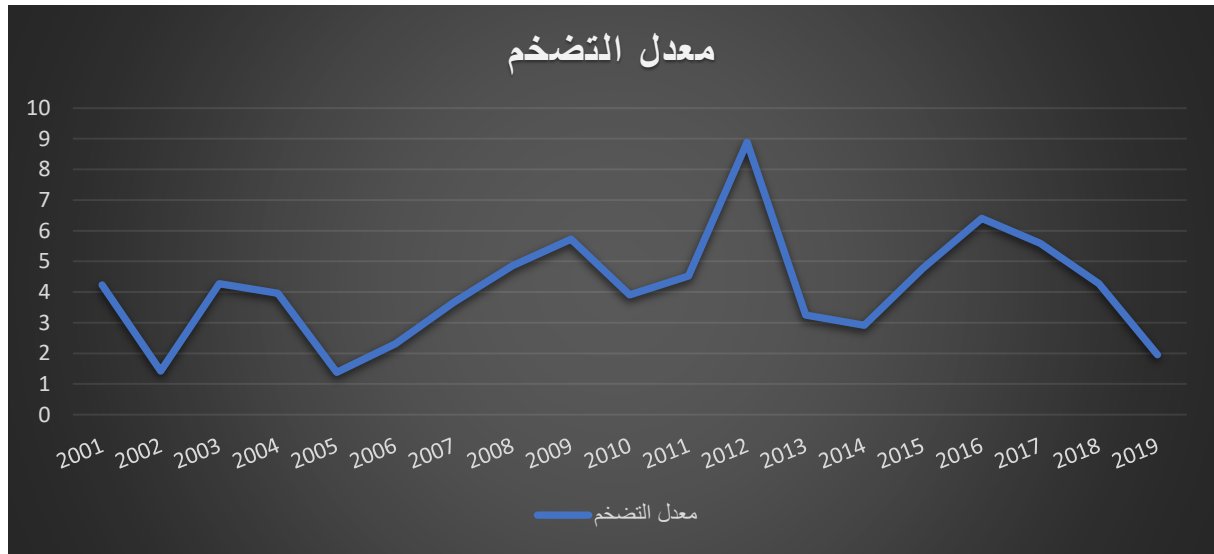
تسارع ارتفاع الأسعار أدى إلى ارتفاع معدل التضخم من 2.92% سنة 2014 إلى 4.78% سنة 2015 ليصل إلى 6.4% سنة 2016 وتراجعت وتيرة التضخم بشكل طفيف في نهاية 2017 ليبلغ 5.59%، يعود ذلك إلى الاستقرار النسبي الذي عرفته الكتلة النقدية في 2015 و2016، وتشير معطيات الجدول إلى أن معدلات التضخم كانت منخفضة سنتي 2018 و2019، حيث سجلت 4.27% و1.95% على التوالي، مقارنة بمعدل التضخم المستهدف المقدر بـ 3% وهذا بسبب ضعف مساهمة سعر الصرف والأسعار عند الاستيراد في التضخم الكلي.

والشكل الموالي يمثل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

¹ - ياسين بن زايد، فاروق بوالقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 118.

² - نوال مليط، مرجع سبق ذكره، ص 89.

الشكل رقم (04): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف الجزائري

يدير بنك الجزائر السياسة النقدية في إطار محيد اقتصادي كلي يتميز بتحسين لأغلب مؤشرات الداخلية والخارجية منها، ومن أهم مؤشرات الاستقرار النقدي سعر الصرف، والجدول التالي يوضح تكور سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (10): تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

السنوات	سعر الصرف مقابل الدولار	سعر الصرف مقابل الأورو
2001	77.22	69.2
2002	79.68	75.35
2003	77.39	87.46
2004	72.06	89.64
2005	73.36	91.30
2006	72.64	91.24
2007	69.36	94.99
2008	64.56	94.86
2009	72.64	101.29
2010	74.40	99.19

102.21	72.85	2011
102.16	77.55	2012
105.43	79.38	2013
106.90	80.56	2014
111.44	100.46	2015
121.17	109.46	2016
125.32	110.96	2017
137.66	116.61	2018
133.70	119.36	2019

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

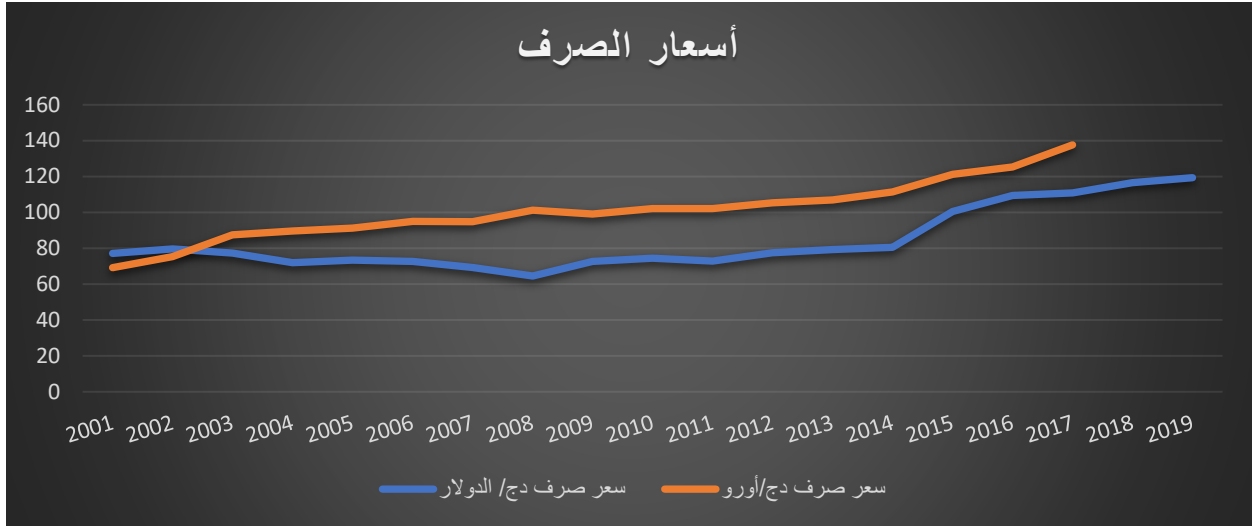
- بيانات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية للسنوات: 2008، 2013، 2018، 2020 على التوالي، على الموقع www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2021/06/04.
- بيانات البنك الدولي على الموقع <http://donnees.banquemondiale.org> تاريخ الاطلاع: 2021/06/04.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار عرف تذبذبا كبيرا في قيمته، حيث أنه سجل تراجعاً سنة 2002 مقارنة بسنة 2001، وقد تحسنت قيمته في بداية 2003 أين سجل قيمة 77.39 دينار للدولار مقابل 79.68 دينار للدولار سنة 2002، ليسجل بعد ذلك أحسن قيمة له خلال فترة الدراسة سنة 2008 بقيمة 64.36 دينار للدولار، وذلك قبل أن يعاود سلسلة التراجع في قيمته بداية من سنة 2009 أين سجل قيمة 72.64 دينار للدولار ليصل سنة 2019 إلى 119.36 دينار للدولار.

أما سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو سجل أحسن قيمة له خلال السنوات من 2001 إلى 2009، في حين شهد انخفاضا في سنة 2010 وصل إلى 99.19 دينار للأورو، ليرتفع إلى 102.21 دينار للأورو سنة 2011، ليرجع بعد ذلك ليشهد انخفاضا طفيفا سنة 2012، حيث سجل 102.16 دينار للأورو، وفي سنتي 2013 و2014 سجل على التوالي 105.43 دينار للأورو و106.90 دينار للأورو. وطيلة الفترة المتبقية من 2015 إلى 2019 شهد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو انخفاض مستمر، حيث سجل سنة 2015 قيمة 111.44 دينار للأورو و133.70 دينار للأورو سنة 2019. من بين ما شاهده هذه الفترة إقامة فرع عمليات الصرف لأجل، إضافة إلى عمليات الصرف نقدا وفرع عمليات الخزينة بالعملة الصعبة، مما يسمح الاستجابة لتطلعات المتعاملين الاقتصاديين، وعلى الرغم من بقاء احتياطات الصرف عند مستوى مرتفع نسبيا خاصة بالنظر إلى القائم المنخفض جدا للدين الخارجي إلا أنها في تآكل مستمر بسبب الانخفاض الكبير في أسعار البترول خاصة في السنتين الأخيرتين.

والشكل التالي يوضح تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (05): تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (2019-2001)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10).

المطلب الثالث: تطور معدلات الفائدة

لقد قامت السلطات النقدية في عملية الإصلاحات الاقتصادية والنقدية بتحرير القطاع المالي والمصرفي لمعدلات الفائدة بغية تحقيق معدلات فائدة موجبة وتحفيز الادخار لتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية لتوجيهها نحو الإقراض وتمويل الاستثمارات، وإرغام المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الإقتراض كلفته الحقيقية، ويمكن عرض تطور معدلات الفائدة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2019-2001)

(الوحدة %)

السنوات	المعدل الإسمي	معدل التضخم	المعدل الحقيقي
2001	9.5	4.23	5.27
2002	8.6	1.42	7.18
2003	8.13	4.27	3.86
2004	8	3.96	4.04
2005	8	1.38	6.62

5.69	2.31	8	2006
4.33	3.67	8	2007
3.14	4.86	8	2008
2.27	5.73	8	2009
4.09	3.91	8	2010
3.48	4.52	8	2011
-0.89	8.89	8	2012
4.75	3.25	8	2013
5.08	2.92	8	2014
3.22	4.78	8	2015
1.6	6.4	8	2016
2.41	5.59	8	2017
3.73	4.27	8	2018
6.05	195	8	2019

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع <http://donnees.banquemondiale.oeg>، تاريخ الاطلاع 2021/06/05.

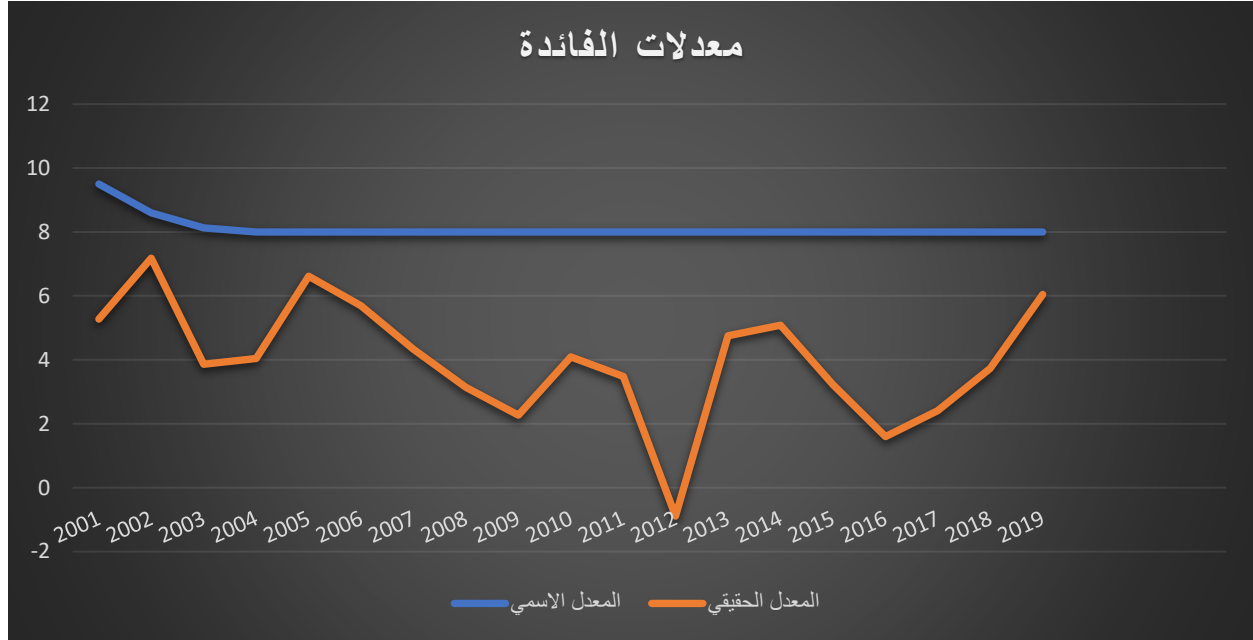
من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن معدلات الفائدة عرفت انخفاضا بشكل تدريجي منذ سنة 2001، حيث سجلت نسبة 9.5% سنة 2001 وهي أعلى قيمة شهدتها إلى أن وصلت إلى 8% سنة 2004، إذ أن معدلات الفائدة في هذه الفترة عرفت عدة تطورات تبعا لحصيلة ميزان المدفوعات المحققة، واستقرت عند هذه النسبة إلى غاية 2019، وهو ناتج عن السياسة المنتهجة من طرف البنك المركزي من خلال تثبيت معدل إعادة الخصم على مستوى البنك المركزي مما أعطى راحة أكثر للبنوك في خلق استقرار واضح في سعر الفائدة خلال هذه الفترة.¹

أما معدلات الفائدة الحقيقية فشهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، حيث بلغ المعدل الحقيقي سنة 2001 نسبة 5.27%، ثم ارتفع إلى 7.18% في السنة الموالية وهو ما يعتبر أكبر معدل وصل إليه طيلة فترة الدراسة، وفي سنة 2003 انخفض إلى 3.86%، وبقي على هذه الحالة من التذبذب طيلة الفترة المتبقية من 2004 إلى 2019.

¹ - حليلة باب الله، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية 1990-2017-، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة العربي بن المهدي بالجزائر، الجزائر، 2018/2019، ص 46.

وفيما يلي الشكل رقم (06) الذي يوضح تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال (2001-2019).

الشكل رقم (06): تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

المطلب الرابع: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر

يعتبر هدف الاستقرار النقدي هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وذلك من خلال تحقيق استقرار الأسعار وقد قامت السياسة النقدية بذلك بصورة جيدة بتركيزها على استخدام آداة الاحتياطي الإجباري وأداة استرجاع السيولة. وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى الإطار القانوني والتشريعي لهدف الاستقرار النقدي في الجزائر ودور السياسة النقدية في تحقيقه في الجزائر.

أولاً: الإطار القانوني والتشريعي لهدف الاستقرار النقدي في الجزائر

حدد الإطار القانوني للسياسة النقدية الهدف النهائي لها والمتمثل في ضمان استقرار الأسعار، مع الحرص على الاستقرار النقدي والمالي، وهكذا تصبح مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار النقدي معززة في ظرف يتميز بتسيير عناصر الاستقرار النقدي والتي تتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار وخلق هيكل أسعار فائدة تنسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية، بينما يندرج التسيير الحذر للاحتياطات الرسمية للصرف في مستوى يسمح بمواجهة الصدمات الخارجية المحتملة ضمن هدف استراتيجي لتوطيد الاستقرار النقدي، ولقد عززت هذه التدابير بإصدار الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقروض الصادر في 2010/08/28 الإطار القانوني لاستقرار الأسعار كهدف نهائي وصريح للسياسة النقدية. حيث قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير.

فضلا عن نموذج تحديد مستوى التوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الاسمي، ومن ثم تخفيض كل فارق بين التنبؤ بالتضخم على المدى القصير والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض بتعديل الإدارة العمليانية للسياسة النقدية، فقد عززت هذه التدابير المتعلقة بالنقد والقرض في مجال النقود والقروض صلاحيات السلطة النقدية في مجال الاستقرار النقدي والقدرة على التحكم في المستوى العام للأسعار والحد من التضخم.

ثانيا: مدى تحقيق السياسة النقدية للاستقرار النقدي

ساهمت فعالية إدارة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، حيث تم استهداف معدل تضخم 3% منذ 2004 راجع إلى تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ليرتفع فيما بعد ف (2005-2009) برنامج دعم النمو المطبق آنذاك وبسبب التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض الذي ينص على ضرورة الرقابة على الكتلة النقدية. أما خلال (2010-2017) لوحظ ارتفاع التضخم سنة 2012 ليبلغ حدود 9% نظرا لارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية الطازجة. فعلى بنك الجزائر من هذا اتخاذ الإجراءات التي تتناسب مع طبيعة التضخم وذلك في إطار السياسة الاقتصادية التي تتضمن مختلف السياسات ذات الصلة بذلك، وتمثل في الإجراءات ذات الطبيعة قصيرة الأجل والطويلة وهي: العمل على تنظيم عرض النقد ومنح الائتمان والسيولة المحلية بالشكل الذي يحقق التناسب في ذلك مع حجم الإنتاج، أيضا التحكم في الانفاق الحكومي وعدم التوسع فيه إلا بالارتباط بإنتاج السلع والخدمات، وكذلك التحكم بالإنفاق الخاص عن طريق الإيرادات الحكومية وخاصة الضرائب بالشكل الذي يساهم في تحقيق ذلك، أيضا القيام بالعمل على تحديد الأسعار والتأثير عليها بالشكل الذي يمنع حصول ارتفاعات حادة وسريعة لها، تقليص الاعتماد على التمويل بالعجز (التمويل التضخمي) إلى أمثل حد ممكن وهذا يعني ضرورة العمل على الحد من الإصدار النقدي الجديد. ضرورة التوجه نحو العمل على تقليص مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الاحتياجات المحلية عن طريق تطوير القدرات الإنتاجية المحلية التي تلبى هذه الاحتياجات.¹

بادرت الحكومة سنتي 2013 و2014 إلى اعتماد سياسة تقشفية والخفض من الانفاق الحكومي، وجذب الأموال الخارجة عن الجهاز المصرفي. لم تكن الزيادات في الأسعار لاسيما أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية التي جرت إلى التضخم، متناسبة مع تغيرات المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تغير سعر الصرف، الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، التضخم المستورد...)، بالفعل عرفت الكتلة النقدية سنتي 2015 و2016 شبه استقرار، ولم ترتفع إلا قليلا خلال سنة 2017، كما لا يمكن للانخفاضات في سعر صرف الدينار ابتداء من شهر جويلية 2017 أن تفسر هذه الارتفاعات في وتيرة التضخم، حيث لا تمثل السلع المستوردة سوى ما يقارب 25% من السلع والخدمات المدرجة في

¹ - أحمد نصير، محاضرات في مقياس السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2020/2019، ص 95-97.

احتساب مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، أما ما شهدته سنتي 2018 و2019 كان بسبب ضعف مساهمة سعر الصرف والأسعار عند الاستيراد في التضخم الكلي.¹

وخلاصة مما سبق نقول بأن الاستقرار النقدي في الجزائر هو صعب التحقيق، وأن السياسة النقدية غير جادة في تحقيق هذا الهدف، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الوطني هو عالي الحساسية بالنسبة للتغيرات الخارجية، فاعتماده على الصادرات من المحروقات وابتعاده عن الإنتاج الحقيقي، وبالتالي ارتباطه بالدولار الأمريكي يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على التحكم في المحافظة على التوافق بين الكتلة النقدية والإنتاج الحقيقي.

1- فيصل بوحلفاية، فاروق بوكشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل إلى التعرض للإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية والتعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض 90-10، إلى جانب دراسة السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال التطرق إلى تطور أدواتها ومختلف أهدافها التي لا تختلف عن أهداف السياسة النقدية في أي بلد آخر وخاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وكذلك دراسة تطور مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها، وفي الأخير حاولنا تحليل أهم متغيرات الاستقرار النقدي في الجزائر واستعراض فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي خلال (2001-2019).

الخاتمة

أخذت السياسة النقدية في الأوقات الراهنة مكانة هامة بين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، وأصبح دورها مهما من خلال التأثير مختلف المتغيرات الاقتصادية، وبعد تناولنا لهذا الموضوع المعنون بإشكالية ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)؟، والذي أحطنا في جوانبه من خلال فصلين سابقين الذكر توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي بواسطتها يمكننا الإجابة على الإشكالية العامة، والأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

أولاً: اختبار صحة الفرضيات

قمنا في مقدمة الدراسة بوضع مجموعة من الفرضيات يمكن إجمالها فيما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى المتعلقة بكون السياسة النقدية هي الأداة الوحيدة التي تتمكن الدولة من خلالها التأثير على الاقتصاد هي فرضية غير محققة، حيث توصلنا إلى أن الجزائر أدركت على غرار مختلف الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق أهمية اعتماد سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق الهدف منها امتصاص فائض السيولة للتحكم في معدلات التضخم، وإلى السياسة المالية التي كانت توسعية خلال فترة الدراسة بهدف بعث سبل التنمية من خلال إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، وهنا يظهر أن السياسة المالية مكتملة للسياسة النقدية، حيث يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية لأي دولة.
- بالنسبة للفرضية الثانية المتعلقة بكون الاستقرار النقدي هو تحقيق استقرار في مستوى العام للأسعار هي فرضية محققة لكون أن الاستقرار النقدي يعبر عن حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات، أسعار الفائدة وأسعار الصرف)، والاستقرار في المستوى العام للأسعار يعني التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلاشي حدوث الأزمات الاقتصادية وهذا بالضبط ما يعبر عنه الاستقرار النقدي بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والفائدة.
- بالنسبة للفرضية الثالثة المتعلقة بكون أن السياسة النقدية في الجزائر غير فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي فهي فرضية غير محققة، فالسياسة النقدية في الجزائر فعالة ويظهر ذلك من خلال استخدامها لأدواتها كالاحتياطي الإجمالي والسوق النقدية وتحريك معدل إعادة الخصم، حيث استطاعت السياسة النقدية في الجزائر أن تحتل مكانة هامة في التحكم في معدل التضخم وتصحيح الاختلالات الاقتصادية رغم ضيق السوق النقدية في الجزائر.

ثانياً: النتائج الدراسة

من خلال دراستنا هذه توصلنا مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

نتائج الجانب النظري:

- تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية فهي تحتل مكانة بارزة، بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار.
- اختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين للسياسة النقدية في دورها في الاقتصاد إلا أنهم يجمعون على رأي واحد وهو لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة تعمل على تحقيق أهداف معينة في ظل ظروف اقتصادية معينة.
- تهدف السياسة النقدية إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي، وتسعى إلى تحقيق المربع السحري لكالدور وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة، والتي يكمن الفرق بينهما في طريقة تأثيرهما، حيث أن الأدوات الغير مباشرة هي التي تعمل من خلال السوق النقدية.
- تظهر استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها في التأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطة النقدية، ومن ثم على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية.

نتائج الجانب التطبيقي:

- صدور تعديلات بعد قانون النقد والقرض 90-10 من أهمها الأمر 03-11 والأمر 10-04 ساعد على إزالة الغموض حول الهدف النهائي للسياسة النقدية "استقرار الأسعار".
- تعمل السياسة النقدية عللا التحكم في المعروض النقدي، حيث تردى الدراسة أن الكتلة النقدية في الجزائر تتكون من النقود الورقية والكتابية، وأشبه النقود التي عرفت تطورات خلال فترة الدراسة (2001-2019)، وفيما يخص مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر في تتكون من الأصول الخارجية، القروض الموجهة للدولة والقروض الموجهة للاقتصاد.
- إن التطورات التي تحدث على الكتلة النقدية ترجع بالدرجة الأولى إلى مقابلات الكتلة النقدية.
- يعد تطبيق مجموعة من التدابير والسياسات بالإضافة لبرامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من أسباب انخفاض معدلات البطالة، وبالرغم من ذلك لم توفق السياسة النقدية في تحقيق هدف العمالة التامة.
- تعتبر مراقبة وتيرة التضخم الهدف الأساسي للسياسة النقدية التي حددها بنك الجزائر، حيث تم استهداف معدل تضخم بحوالي 3% منذ سنة 2004، أين شهد انخفاضا إلى غاية 2012، حيث ارتفع بنسبة كبيرة، إن أسباب ارتفاع معدل التضخم ابي الاقتصاد الجزائري ليست نقدية بالكامل، وإنما بسبب التضخم المستورد وهذا الوضع الذي قيد فعالية السياسة النقدية فهو يعبر عن مدى التبعية الخارجية وضعف الاقتصاد الوطني، لكن مع وضع نسبة لاستهداف التضخم ضمن مجال (3%، 4%) استرجعت السياسة النقدية مكانتها في التحكم في معدلات التضخم وانخفاضها مرة أخرى.

ثالثا: التوصيات

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا هذه، يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراها ضرورية ومهمة لتحقيق الأثر المطلوب من السياسة النقدية، على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية ونذكر منها:

- على السلطة النقدية أن تقوم بتوفير الشروط القانونية والتنظيمية لتعزيز سلامة واستقرار السوق النقدية.
- مواصلة العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي وتطوير نظم المعلومات لديه ليمارس سياسته النقدية بصورة فعلي.
- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بالأخص أداة معدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة والتنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية خاصة من خلال تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر.
- يستدعي استخدام أدوات السياسة النقدية ضرورة التنسيق بينها حسب الظروف السائدة والأهداف المراد تحقيقها من وراء السياسة المتخذة مع تجنب الضارب الذي يعرقل فعالية السياسة النقدية.
- التقليل من الاستيراد ومحاوله تعويض الواردات بالمنتوج المحلي قدر الإمكان للتخفيف من حدة التضخم المستورد الذي يساهم في ارتفاع معدلات التضخم المحلية.
- ضرورة خلق سوق مالي في الجزائر، وتزفير كافة الظروف الملائمة لنجاح سياسة السوف المفتوح، ليطم الاعتماد عليها ضمن أدوات السياسة النقدية.

رابعا: الآفاق

لقد تناولنا في هذا البحث موضوع السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) وقد حاولنا إبراز دور السياسة النقدية في تحقيقها للاستقرار النقدي وبعد الوصول إلى نتائج الدراسة تبين أن هناك جوانب مازالت تحتاج إلى بحث - ودراسة أعمق، وبالتالي هذا الموضوع يحتاج إلى دراسات وبحوث أخرى لتغطية جوانب القصور وإثرائه أكثر من خلال مواضيع أخرى نذكر منها:

- أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- أدوات السياسة النقدية الحديثة وأثرها على الاستقرار الداخلي والخارجي.
- العوامل المؤثرة على فعالية قنوات انتقال أثر السياسة النقدية.
- دور سياسة سعر الصرف في رفع كفاءة السياسة النقدية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- أحمد عبد الفتوح، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع، مصر، 2001.
- 2- الربيعي رجاء، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الاردن، 2014.
- 3- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، الأردن، 2009.
- 4- الشافعي محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر، 1962.
- 5- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2006.
- 6- بلعزوز بن علي، الطيب أحمد محمد، دليلك في الاقتصاد: النقدي- البنكي- الدولي- أسواق المالي- المالية العامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 7- خريس جمال وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.
- 8- خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.
- 9- سحنون محمود، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار جهاد الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003.
- 10- عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية الاسكندرية للنشر، ط1، مصر، 2013.
- 11- عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013.
- 12- عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 1999.
- 13- لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010.
- 14- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك (دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2010.
- 15- لعراف فايزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعية الجديدة، ط1، مصر.

- 16- مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 17- هيل العجمي الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2014.
- 18- واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
- 19- وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، ط1، لبنان، 2000.

ثانيا: المذكرات

- 1- أحمد لمياء، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019/2018.
- 2- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013.
- 3- باب الله حليلة، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية (1990-2017) -، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة العربي بن المهدي بالجزائر، الجزائر، 2019/2018.
- 4- بظاهر على، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- 5- بقيق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومواقفها الداخلية - دراسة قياسية -، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، نقود - مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015/2014.
- 6- بلحوت نبيلة، جميلة مهني، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017/2016.

- 7- بن زايد ياسين، فاروق بوالقايبة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر 2000-2015، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل، الجزائر، 2016/2017.
- 8- بوحلفاية فيصل، بوكديشة لحسن، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019/2020.
- 9- بو عشرين فاروق، دور السياسة النقدية في مراقبة تداولات الكتلة النقدية -دراسة حالة الجزائر (1980-2012)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2014/2015.
- 10- بوكرشاوي براهيم، استقلالية البنوك المركزية ودورها في رسم معالم السياسة النقدية -دراسة حالة بنك الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، مالية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2019/2020.
- 11- تركي حليلة، تركي عايدة وآخرون، مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال (2005-2016)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2017/2018.
- 12- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2016.
- 13- حديوش سعدية، أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019/2020.
- 14- رضوان مهدي، غادري نوال، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (1990-2014) في الجزائر -دراسة قياسية-، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016/2017.
- 15- عمر سعيدان، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، إدارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي بأم بواقي، الجزائر، 2008/2009، ص 106.

- 16- شيرة يمينة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
- 17- عزوزة أسماء، بن عياش صبرينة، تقييم أثر سياسة التمويل غير التقليدي على الاستقرار النقدي في الجزائر -دراسة حالة الجزائر- (2017-2019)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل، الجزائر، 2020/2019.
- 18- عيمر أميرة، عبد الكبير لعلجة، محددات الاستقرار النقدي في الجزائر (2000-2016)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019/2018.
- 19- مليط نوال، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل، الجزائر، 2018/2017.
- 20- موساوي أمال، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016/2015.

ثالثا: الدوريات والمقالات

- 1- بن علي بلعزوز، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر، شتاء 2008.
- 2- بن علي فتيحة، تومي صالح، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 22، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، مارس 2020.
- 3- خوالد أبو بكر، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي، العدد 07، برلين ألمانيا، فيفري 2018.
- 4- صاري على، سياسة عرض النقود في الجزائر الفترة (2000-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.

- 5- فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصاديات عربية، العددان 61-62، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، شتاء-ربيع 2013.
- 6- مختاري عادل، بن البار أحمد وآخرون، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ماي 2021.
- 7- موساوي أمال، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة (2000-2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 06، ديسمبر 2018، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

رابعاً: المطبوعات

- 1- أحمد نصير، محاضرات في مقياس السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2020/2019.

رابعاً: المراسيم والقوانين

- 1- المادة 02 من الأمر 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة في 2001/02/28.
- 2- المادة 35 من الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 2003/08/27.
- 3- المادة 02 من الأمر 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض. الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في 2010/09/01.

خامساً: المواقع الإلكترونية

- 1- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2020، على الموقع <http://www.bank-ofalgeria.dz>، تاريخ الاطلاع 2021/05/25.
- 2- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، للسنوات 2009، 2013، 2020، على الموقع <http://www.bank-ofalgeria.dz>، تاريخ الاطلاع 28/4/2019.

- 3 بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للسنوات 2008، 2014، 2018، 2020 على الموقع www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2021/06/01.
- 4 البنك الدولي، على الموقع <http://donnees.banquemondiale.oeg>، تاريخ الاطلاع 2021/05/30.
- 5 الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع www.ons.dz، تاريخ الاطلاع 2021/06/01.
- 6 تقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، التطور الاقتصادي النقدي للجزائر، 2014، على الموقع <http://www.bank-ofalgeria.dz>، تاريخ الاطلاع 2021/05/15.

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور معدل إعادة الخصم (1963-2019)

المعدل	إلى	يحسب ابتداء من
%3,75	1971/12/31	1963/01/01
%2,75	1986/09/30	1972/01/01
%5,00	1989/05/01	1986/10/01
%7,00	1990/05/21	1989/05/02
%10,50	1991/09/30	1990/05/22
%11,50	1994/04/09	1991/10/01
%15,00	1995/08/01	1994/04/10
%14,00	1996/08/27	1995/08/02
%13,00	1997/04/20	1996/08/28
%12,50	1997/06/28	1997/04/21
%12,00	1997/11/17	1997/06/29
%11,00	1998/02/08	1997/11/18
%9,50	1999/09/08	1998/02/09
%8,50	2000/01/26	1999/09/09
%7,50	2000/10/21	2000/01/27
%6,00	2002/01/19	2000/10/22
%5,50	2003/05/31	2002/01/20
%4,50	2004/03/06	2003/06/01
%4,00	2016/09/30	2004/03/07
%3,50	حتى الآن	2016/09/30

المصدر: بنك الجزائر على الموقع www.bank-of-algeria.dz.

الملحق رقم (02): تطور معدلات عمليات بنك الجزائر (2012-2019)

إسترجاع السيولة			المعدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة	معدل إعادة الخصم	معدل حساب الإحتياط الإجباري	معدل المكافئة في الإحتياط الإجباري	
لمدة 6 أشهر	لمدة 3 أشهر	لمدة 7 أيام					
-	1,25	0,75	-	4,00	11,00	0,50	2012
1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	2013
1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	2014
1,50	1,25	0,75	-	4,00	12,00	0,50	2015
1,50	1,25	0,75	-	3,50	8,00	0,50	2016
-	-	-	-	3,75	4,00	0,50	2017
-	-	3,50	-	3,75	10,00	0,50	2018
-	-	3,50	-	3,75	10,00	0,50	جانفي 2019
-	-	3,50	-	3,75	12,00	0,50	فيفري
-	-	3,50	-	3,75	12,00	0,50	مارس
-	-	3,50	-	3,75	12,00	0,50	أفريل
-	-	3,50	-	3,75	12,00	0,50	ماي
-	-	3,50	-	3,75	12,00	0,50	جوان
-	-	3,50	-	3,75	12,00	0,50	جويلية
-	-	3,50	-	3,75	12,00	0,50	أوت
-	-	3,50	-	3,75	12,00	0,50	سبتمبر
-	-	3,50	-	3,75	12,00	0,50	أكتوبر
-	-	3,50	-	3,75	12,00	0,50	نوفمبر
-	-	3,50	-	3,75	10,00	0,50	ديسمبر

المصدر: بنك الجزائر على الموقع www.bank-of-algeria.dz

الملحق رقم: (03): اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2013-2018)

%

معدل النمو بالأسعار الثابتة						
**2018	**2017	2016	2015	2014	2013	
2.0	0.3	1.4	4.1	3.6	2.7	السعودية
2.4	1.7	2.6	3.8	3.1	4.3	الإمارات
2.8	3.0	2.2	3.6	4.0	3.4	قطر
3.0	1.0	2.3	1.8	0.5	1.1	الكويت
2.6	2.0	2.0	4.1	2.9	3.9	عمان
1.9	1.9	3.0	2.9	4.5	5.3	البحرين
2.3	1.1	1.9	3.7	3.2	3.1	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
3.0	2.4	3.5	3.7	3.8	2.8	الجزائر
3.5	1.5	5.7	-2.4	-2.1	5.6	العراق
12.0	1.0	-18.0	-28.0	-0.2	4.8	اليمن
10.0	5.0	-8.4	-6.4	-74.4	-52.0	ليبيا
4.5	2.2	1.7	-1.8	-11.4	-5.7	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
2.5	1.3	2.4	3.2	2.8	3.3	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط*
4.5	4.0	4.3	4.2	2.2	2.1	مصر
3.8	4.2	1.8	4.5	2.7	4.5	المغرب
5.0	4.0	0.4	3.5	3.3	4.4	السودان
3.0	2.3	0.9	1.1	2.3	2.4	تونس
2.5	2.5	2.0	1.0	2.0	2.0	لبنان
2.5	2.3	2.0	2.4	3.1	2.8	الأردن
3.2	3.4	3.8	3.4	فلسطين
3.5	3.8	1.5	3.1	5.6	6.4	موريتانيا
2.6	2.6	6.0	6.5	6.0	6.0	جيبوتي
2.0	3.5	3.0	1.2	2.1	3.5	القمير
4.0	3.7	2.7	3.5	2.5	3.1	الدول العربية المستوردة للنفط
2.9	1.9	2.1	3.3	2.7	3.3	إجمالي الدول العربية*

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.

الملحق رقم (04): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر (2017-2019)

التتالي الثالث *2019	التتالي الثاني *2019	التتالي الأول *2019	السداسي الثاني *2018	التتالي الرابع *2018	التتالي الثالث *2018	السداسي الأول *2018	التتالي الثاني *2018	التتالي الأول *2018	2018*	السداسي الثاني 2017	السداسي الأول 2017	2017	
-4,02	-9,42	-5,40	-9,02	-5,37	-3,65	-7,68	-3,36	-4,33	-16,71	-9,96	-12,11	-22,07	الرصيد الجاري الخارجي
-2,10	-5,37	-2,73	-3,58	-2,62	-0,96	-3,88	-1,77	-2,11	-7,46	-6,51	-7,90	-14,41	الميزان التجاري
8,27	17,92	9,41	20,66	10,43	10,22	20,46	10,29	10,17	41,11	17,73	16,83	34,57	الصادرات
7,79	16,83	8,85	19,49	9,83	9,66	19,40	9,75	9,65	38,90	17,05	16,16	33,20	المحروقات
0,49	1,10	0,56	1,16	0,60	0,56	1,06	0,54	0,52	2,22	0,69	0,68	1,37	صادرات أخرى
-10,37	-23,30	-12,14	-24,23	-13,05	-11,18	-24,34	-12,06	-12,28	-48,57	-24,25	-24,74	-48,98	الواردات
-1,39	-3,47	-2,20	-4,50	-2,49	-2,01	-3,72	-1,70	-2,02	-8,22	-3,68	-4,33	-8,01	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
0,75	1,59	0,74	1,55	0,84	0,71	1,71	0,98	0,73	3,27	1,49	1,62	3,11	دائن
-2,14	-5,06	-2,95	-6,05	-3,33	-2,72	-5,44	-2,68	-2,75	-11,49	-5,17	-5,96	-11,13	مدين
-1,23	-2,09	-1,18	-2,51	-1,02	-1,49	-1,91	-0,82	-1,09	-4,42	-1,36	-1,23	-2,59	دخل العوامل، صافي
0,27	0,59	0,27	0,70	0,34	0,36	0,61	0,32	0,29	1,31	1,24	1,02	2,26	دائن
-1,50	-2,68	-1,45	-3,21	-1,36	-1,85	-2,52	-1,14	-1,38	-5,73	-2,60	-2,25	-4,86	مدين
0,00	-0,02	-0,01	-0,02	-0,02	0,00	-0,01	-0,01	-0,01	-0,04	-0,02	-0,02	-0,04	دفع الفوائد
-1,50	-2,66	-1,44	-3,19	-1,34	-1,85	-2,51	-1,13	-1,37	-5,70	-2,58	-2,24	-4,82	أخرى
0,70	1,51	0,72	1,57	0,76	0,81	1,82	0,93	0,89	3,39	1,59	1,35	2,94	تحويلات صافية
0,77	-0,61	-0,49	1,14	-0,16	1,30	-0,25	-0,22	-0,03	0,89	-0,74	1,05	0,31	رصيد حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حساب رأس المال
0,27	0,73	0,46	0,00	-0,35	0,35	0,58	0,24	0,35	0,59	0,63	0,61	1,24	الاستثمار المباشر (الصافي)
0,10	-0,03	-0,13	0,18	0,11	0,08	-0,03	0,03	-0,06	0,15	-0,02	-0,04	-0,07	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,12	0,12	0,00	0,25	0,16	0,10	0,03	0,07	0,00	0,28	0,07	0,03	0,10	النسب
-0,02	-0,15	-0,13	-0,07	-0,05	-0,02	-0,06	-0,04	-0,06	-0,13	-0,09	-0,08	-0,17	الإهلاك
													قروض قصيرة الأجل ولخطأ
0,39	-1,31	-0,83	0,95	0,08	0,87	-0,80	-0,49	-0,31	0,15	-1,35	0,49	-0,86	و سهر، صافي
-3,25	-10,02	-5,90	7,89	5,53	2,36	7,93	3,58	4,36	15,82	-10,70	-11,06	-21,76	الرصيد الإجمالي

المصدر: بنك الجزائر على الموقع www.bank-of-algeria.dz

الملحق رقم (05): الحالة النقدية في الجزائر من 2000 إلى 2011

2011	2010	2009	2008	2007	2006	التعيين
9 929,2	8 280,7	7 173,1	6 955,9	5 994,6	4 933,7	النقد و شبه النقد (M2)
7 141,7	5 756,4	4 944,2	4 964,9	4 233,6	3 167,6	النقد
2 571,5	2 098,6	1 829,4	1 540,0	1 284,5	1 081,4	- النقد الورقية الجارية
4 570,2	3 657,8	3 114,8	3 424,9	2 949,1	2 086,2	- وديعة تحت الطلب
3 536,2	2 922,3	2 541,9	2 965,1	2 570,4	1 750,4	البنوك
1 034,0	735,5	572,9	459,8	378,7	335,8	حساب جاري بريدي (ح.ج.ب) و الخزينة
2 787,5	2 524,3	2 228,9	1 991,0	1 761,0	1 766,1	شبه النقد
9 929,2	8 280,7	7 173,1	6 955,9	5 994,6	4 933,7	مقابل الكتلة النقدية
13 922,4	11 996,5	10 885,7	10 246,9	7 415,5	5 515,0	أموال خارجية صافية
13 880,6	12 005,6	10 865,9	10 227,5	7 382,9	5 526,3	- بنك الجزائر
41,8	- 9,1	19,8	19,4	32,6	-11,3	- البنوك
-3 993,2	- 3 715,8	- 3 712,6	- 3 291,0	- 1 420,9	-581,4	اعتمادات داخلية صافية
319,9	- 124,8	- 402,4	- 1 011,8	12,1	601,3	اعتمادات داخلية
-3 406,6	- 3 392,9	- 3 488,9	- 3 627,3	- 2 193,1	-1 304,1	اعتمادات الدولة
-5 458,4	- 4 919,3	- 4 402,0	- 4 365,7	- 3 294,9	-2 510,7	- بنك الجزائر
1 017,8	790,9	340,2	278,6	723,1	870,8	- البنوك
1 034,0	735,5	572,9	459,8	378,7	335,8	- اعتمادات أخرى (ح.ج.ب) و الخزينة
3 726,5	3 268,1	3 086,5	2 615,5	2 205,2	1 905,4	اعتمادات الاقتصاد*
-4 313,1	- 3 591,0	- 3 310,2	- 2 279,2	- 1 433,0	-1 182,7	عمليات أخرى صافية
-17,3	- 14,5	- 14,8	- 16,3	- 28,9	-33,5	صناديق و قروض الدولة
-5,2	- 6,2	- 8,2	- 11,4	- 14,7	-19,4	الالتزامات الخارجية للدولة ذات الم.ط.م.**
-4 290,6	- 3 570,3	- 3 287,2	- 2 251,5	- 1 389,4	-1129,8	توظيفات أخرى.
2005	2004	2003**	2002	2001	2000*	التعيين
4 070,4	3 644,3	3 299,5	2 901,5	2 473,5	2 022,5	النقد و شبه النقد (M2)
2 437,5	2 165,6	1 643,5	1 416,3	1 238,5	1 048,2	النقد
921,0	874,3	781,4	664,7	577,2	484,5	- النقد الورقية الجارية
1 516,5	1 291,3	862,1	751,6	661,3	563,7	- وديعة تحت الطلب
1 240,5	1 133,0	732,0	642,2	554,9	467,5	البنوك
276,0	158,3	130,1	109,4	106,4	96,2	حساب جاري بريدي (ح.ج.ب) و الخزينة
1 632,9	1 478,7	1 656,0	1 485,2	1 235,0	974,3	شبه النقد
4 070,4	3 644,3	3 299,5	2 901,5	2 473,5	2 022,5	مقابل الكتلة النقدية
4 179,7	3 119,2	2 342,6	1 755,7	1 310,7	775,9	أموال خارجية صافية
4 151,5	3 109,1	2 325,9	1 742,7	1 313,6	774,3	- بنك الجزائر
28,2	10,1	16,7	13,0	-2,8	1,6	- البنوك
-109,2	525,2	956,8	1 145,8	1 162,8	1 246,6	اعتمادات داخلية صافية
846,6	1 514,4	1 803,6	1 845,4	1 648,2	1 671,2	اعتمادات داخلية
-933,2	-20,6	423,4	578,6	569,7	677,5	اعتمادات الدولة
-1 986,5	-915,8	-464,1	-304,8	-276,3	-156,4	- بنك الجزائر
777,3	736,9	757,4	774,0	739,6	737,7	- البنوك
276,0	158,3	130,1	109,4	106,4	96,2	- اعتمادات أخرى (ح.ج.ب) و الخزينة
1 779,8	1 535,0	1 380,2	1 266,8	1 078,4	993,7	اعتمادات الاقتصاد*
-955,8	-989,2	-846,8	-699,6	-485,4	-424,6	عمليات أخرى صافية
-54,6	-49,0	-59,7	-36,2	-12,7	-22,3	صناديق و قروض الدولة
-20,6	-49,6	-41,9	-36,6	-24,5	-27,6	الالتزامات الخارجية للدولة ذات الم.ط.م.***

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz

الملاحق رقم (06): تطور أسعار الصرف في الجزائر مقابل العملة الصعبة (2014-2019)

YUAN 1	MRO 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	CAD 1	CHF 100	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1	
	0,2769	9,5842	47,6083	282,8692	21,4775	21,9331	72,9246	8 801,2858	76,1748	132,6395	106,9064	80,5606	2014
16,2483	0,3454	10,2870	51,4540	333,5985	26,7823	27,3520	78,5425	10 434,7335	82,9923	153,6023	111,4418	100,4641	2015
16,4499	0,3763	11,1650	51,4887	362,0982	29,1851	29,8030	82,6999	11 115,4114	101,0106	148,2511	121,1766	109,4654	2016
15,9600	0,3765	11,0186	46,9946	359,3851	29,1991	29,8149	82,0822	11 011,7315	97,4364	137,8217	118,5798	109,5082	السناسي 1
16,9246	0,3864	11,9039	45,9941	372,1259	29,9750	30,6056	89,0572	11 532,1843	100,4199	148,1874	132,0664	112,4138	السناسي 2
16,4423	0,3815	11,4612	46,4943	365,7555	29,5871	30,2102	85,5697	11 271,9579	98,9281	143,0046	125,3231	110,9610	السنة
18,1477	0,3927	12,4052	47,6766	380,4946	30,4557	31,0960	89,6805	11 808,1928	106,1797	160,8616	140,2924	114,2165	الجزائري 2018
18,2158	0,3987	12,3210	46,2916	384,2093	30,9239	31,5738	90,1836	11 632,5470	105,7180	156,3186	137,2141	115,9740	مالي
18,0922	0,4017	12,3353	45,3206	386,7872	31,1888	31,8443	89,1395	11 820,7261	106,3308	155,4226	136,6277	116,9667	جوان
17,4932		12,4274	44,6403	388,7499	31,3776	32,0374	89,5453	11 834,0647	105,5875	155,0351	137,4622	117,6772	جويبية
17,2778		12,4574	43,1527	390,6664	31,5695	32,2338	90,8046	11 974,0096	106,6196	152,4472	136,6970	118,3993	ارت
17,2006		12,5422	42,5532	389,5927	31,4599	32,1229	90,4699	12 192,2239	105,4160	153,9656	137,5762	117,9911	سبتمبر
17,1288		12,5128	41,8697	391,0188	31,6360	32,3076	91,2749	11 948,8186	105,1559	154,4873	136,3601	118,6700	القطري
17,0872		12,4524	40,7517	389,8159	31,5916	32,2668	89,8409	11 840,6024	104,5795	152,9586	134,8318	118,5182	نوفمبر
17,2066		12,4420	39,8914	389,8317	31,5915	32,2670	88,2392	11 948,0527	105,6365	150,2237	134,9261	118,5199	ديسمبر
17,9515	0,3921	12,3760	47,7097	380,0069	30,4168	31,0564	90,2489	12 031,4670	105,3315	158,7310	140,1792	114,0706	الثلاثي 1
18,1539	0,3975	12,3529	46,4254	383,8420	30,8583	31,5068	89,6837	11 750,0904	106,0651	157,4968	138,0191	115,7269	الثلاثي 2
17,3269		12,4733	43,4717	389,6874	31,4708	32,1332	90,2754	11 993,7865	105,8999	153,7903	137,2265	118,0293	الثلاثي 3
17,1397		12,4701	40,8676	390,2401	31,6070	32,2810	89,8310	11 912,5028	105,1167	152,6212	135,3944	118,5717	الثلاثي 4
18,0535	0,3948	12,3644	47,0625	381,9393	30,6392	31,2833	89,9641	11 889,6881	105,7011	158,1091	139,0908	114,9052	السناسي 1
17,2326		12,4717	42,1597	389,9658	31,5394	32,2077	90,0515	11 952,8344	105,5053	153,2013	136,3034	118,3026	السناسي 2
17,6399		12,4184	44,5923	385,9834	31,0928	31,7491	90,0081	11 921,5041	105,6025	155,6363	137,6864	116,6169	السنة
17,4127		12,4106	39,2241	390,3042	31,5476	32,2152	88,9151	11 968,4210	108,6896	152,4736	135,1788	118,3305	جنفي 2019
17,5742		12,4400	38,9867	390,7099	31,6284	32,2939	89,7897	11 845,0944	107,5075	154,2912	134,6670	118,6176	فبروري
17,7070		12,3822	39,5534	391,4910	31,7104	32,3771	89,0338	11 885,4939	106,9770	156,8365	134,5572	118,9239	مارس
17,7563		12,3854	39,7735	392,0850	31,8132	32,4814	89,1926	11 845,7446	106,8923	155,5380	134,1687	119,3079	أفريل
17,3891		12,3528	39,9680	392,7937	31,8677	32,5371	88,8207	11 820,8744	108,6296	153,5651	133,8299	119,5117	ماي
17,2265		12,3801	40,4223	391,8639	31,7461	32,4129	89,5449	12 039,9913	110,1817	150,9122	134,4935	119,0572	جوان
17,3347		12,4361	41,3887	391,9128	31,7971	32,4662	91,0688	12 078,1218	110,2071	148,7679	133,9326	119,2523	جويبية
16,9069		12,4726	41,7200	393,4344	31,9025	32,5767	90,1717	12 216,8455	112,5948	145,3461	133,3035	119,6585	ارت
16,8821		12,4051	41,9406	395,1594	32,0239	32,7024	90,6747	12 127,3156	111,8374	148,2331	132,3799	120,1191	سبتمبر
16,8985		12,4111	42,1803	394,7174	31,9755	32,6519	90,9058	12 071,5470	110,9222	151,3904	132,5660	119,9325	القطري
17,0813		12,4255	42,0772	394,7341	31,9716	32,6432	90,5997	12 077,1842	110,1447	154,5352	132,5693	119,8986	نوفمبر
17,0529		12,4268	42,0456	394,1096	31,8956	32,5701	90,7935	12 167,7077	109,6055	156,7660	132,9452	119,6329	ديسمبر
17,5620		12,4105	39,2585	390,8286	31,6275	32,2941	89,2323	11 901,6273	107,7435	154,5049	134,8091	118,6195	الثلاثي 1
17,4633		12,3722	40,0420	392,2677	31,8118	32,4800	89,1694	11 896,7126	108,5192	153,4166	134,1488	119,3029	الثلاثي 2
17,0464		12,4384	41,6747	393,4530	31,9044	32,5782	90,6444	12 140,0156	111,5217	147,4571	133,2288	119,6635	الثلاثي 3
17,0082		12,4209	42,1026	394,5201	31,9477	32,6219	90,7710	12 105,3942	110,2359	154,1829	132,6934	119,8219	الثلاثي 4
17,5119		12,3910	39,6563	391,5594	31,7211	32,3885	89,2004	11 899,1316	108,1374	153,9522	134,4738	118,9665	السناسي 1
17,0273		12,4297	41,8887	393,9866	31,9260	32,6000	90,7077	12 122,7049	110,8788	150,8200	132,9611	119,7427	السناسي 2
17,2659		12,4106	40,7897	392,7917	31,8251	32,4959	89,9656	12 012,6380	109,5292	152,3620	133,7058	119,3606	السنة

المصدر: بنك الجزائر على الموقع www.bank-of-algeria.dz

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département : Sciences économiques

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): جنواي شيماء المولود(ة) بتاريخ: 1998/05/11 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 200338226 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: بلدية برهوم

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

.....دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي - دراسة حالة الجزائر - خلال الفترة (2001-2019)

.....

أصح بشرقي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/05/17.

التوقيع والبصمة



*يحرر كل طالب (ة) تصريحاً فردياً في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب (ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة